مبادرة الحزام والطريق:
التعاون بين الصين والشرق الأوسط
في زمنٍ من الاضطراب السياسي

الدوحة، قطر
16-17 ديسمبر 2019

مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

上海社会科学院
SHANGHAI ACADEMY OF SOCIAL SCIENCES
1958

جدول المحتويات

1. **المقدّمة** *1*

2. **ملخّص عن الاستنتاجات الرئيسة** *2*

3. **الجلسة الأولى:** *5*
مواجهات القوى العالمية: التحديات والمخاطر والفرص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- السياق
- بين فيشمان
- جين ليانغجيانغ
- ملخّص عن النقاش

4. **الجلسة الثانية:** *8*
دور الصين في الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: سياسات عدم التدخّل وسياستها
- السياق
- جايمس دورسي
- غالب دالاي
- ملخّص عن النقاش

5. **الجلسة الثالثة:** *11*
التعاون في سياق مبادرة الحزام والطريق: آفاق النمو وعراقيل السياسات والمخاطر الناشئة
- السياق
- حاتم الشنفري
- وو بينغبينغ
- ملخّص عن النقاش

6. **الجلسة الرابعة:** *14*
المعلومات والدفاع: الفرص والمخاطر في التعاون الأمني
- السياق
- بسمة المومني
- وانغ شين
- ملخّص عن النقاش

7. **الجلسة الخامسة:** *17*
أمن الطاقة وتغيّر المناخ: الاعتماد المتبادل والمنافسة والتهديدات
- السياق
- حسن حكيميان
- سان شيا
- ملخّص عن النقاش

8. **الجلسة السادسة:** *20*
تأثير القوة الناعمة الصينية وحدودها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- السياق
- طارق مجريسي
- شاو جيانمينغ
- ملخّص عن النقاش

المشاركون

Tarek Megerisi, *Policy Fellow in the North Africa and Middle East Programme at the European Council on Foreign Relations*

Tarik Yousef, *Director and Senior Fellow in Global Economy at the Brookings Doha Center*

Wang Jian, *Director of the Institute of International Relations at the Shanghai Academy of Social Sciences*

Wang Zhen, *Director of the Office of Thinktank and Secretary in the Center for West Asia and North Africa at the Shanghai Academy of Social Sciences*

Wu Bingbing, *State of Qatar Chair Professor in Middle Eastern Studies at Peking University and Deputy Director in the Department of Arabic Language and Culture at the School of Foreign Languages*

Xu Mingqi, *Former Deputy Director of the Institute of World Economy at the Shanghai Academy of Social Sciences*

Yahia Zoubir, *Professor of International Relations and International Management and Director of Research in Geopolitics at the KEDGE Business School in France*

Yang Guang, *Director of the Institute of West-Asian and African Studies at the Shanghai Academy of Social Sciences and President of the Chinese Association for Middle East Studies*

Yasmina Abouzzohour, *Visiting Fellow at the Brookings Doha Center*

Zhao Jianming, *Deputy Director of the Department of Indian Ocean Rim Studies in the Institute of International Relations at the Shanghai Academy of Social Sciences*

Abdullah Baabood, *Visiting Professor in the Middle East Institute at the National University of Singapore*

Ali Fathollah-Nejad, *Visiting Fellow at the Brookings Doha Center*

Anna Jacobs, *Senior Research Assistant at the Brookings Doha Center*

Ben Fishman, *Senior Fellow at The Washington Institute and Member of the Geduld Program on Arab Politics*

Bessma Momani, *Professor at the University of Waterloo and Senior Fellow at The Centre for International Governance and Innovation*

Beverley Milton-Edwards, *Senior Advisor at the Ministry of Foreign Affairs-Qatar*

Erick Viramontes, *Joint Fellow at the Brookings Doha Center and Qatar University*

Galip Dalay, *Research Director at Al Sharq Forum and Richard von Weizsäcker Fellow, Robert Bosch Academy*

Hakim ben Hammouda, *Professor of Economics and former Minister of Economy and Finance in Tunisia*

Haroon Sharif, *President of Asia.Impact and former Minister of State and Chairman of the Board of Investment in Pakistan*

Hatem Al-Shanfari, *Professor of Economics at Sultan Qaboos University and Member of the Board of Directors at the Oman Central Bank*

Hui Zhibin, *Researcher and Director of the Center for Internet Studies at the Shanghai Academy of Social Sciences*

Ibrahim Saif, *President of the Jordan Strategy Forum and former Minister of Planning and International Cooperation in Jordan*

James Dorsey, *Senior Fellow at the S. Rajaratnam School of International Studies at Singapore's Nanyang Technological University*

Jin Liangxiang, *Senior Research Fellow and Deputy Director in the Center for West Asian and African Studies at the Shanghai Institutes for International Studies*

Joseph Bahout, *Nonresident Fellow in the Carnegie Middle East Program*

Kayhan Barzegar, *Director of the Institute for Middle East Strategic Studies in Tehran*

Khalid Mahmood, *Chairman of the Institute of Strategic Studies in Islamabad*

Michelle Teo, *Deputy Director of the Middle East Institute at the National University of Singapore*

Mohammad Hassan Hakimian, *Director of the Middle Eastern Studies Department at Hamad Bin Khalifa University*

Nader Kabbani, *Director of Research and Senior Fellow in Global Economy at the Brookings Doha Center*

Noha Aboueldahab, *Fellow in Foreign Policy at the Brookings Doha Center*

Omar H. Rahman, *Visiting Fellow at the Brookings Doha Center*

Ranj Alaaldin, *Visiting Fellow at the Brookings Doha Center*

Shengqiang Lin, *President of Bank of China Qatar*

Sun Xia, *Deputy Director of the Center for West Asia and North Africa and Researcher in the Institute of International Relations at the Shanghai Academy of Social Sciences*

المقدّمة

وانغ جيان (Wang Jian) وطارق يوسف

لقد وسّعت الصين نطاق انخراطها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس شي جين بينغ (Xi Jinping)، وهي المشروع الأبرز الذي يهدف إلى إنشاء أكبر منصّة للتعاون الاقتصادي. وقد انطلقت هذه الرؤية في 2013 وتتضمّن خمسة مجالات من التعاون، من ضمنها تنسيق السياسات وترابط شبكات البنى التحتية والشراكات التجارية والمالية والتكامل المالي والتواصل بين الشعوب. وحتّى الآن، وقّعت أكثر من مئة دولة اتفاقات لمشاريع مرتبطة بمبادرة الحزام والطريق وتتوقّع التقديرات أنّ الصين ستنفق أكثر من تريليون دولار على هذا المشروع بحلول العام 2027.

بيد أنّ انخراط الصين المتنامي في المنطقة يجري في فترة تشهد اضطراباً جيوسياسياً متزايداً، إذ يشهد النظام العالمي الليبرالي بقيادة الولايات المتّحدة تغيّراً جذرياً، ممّا يؤدّي إلى تقلّبات قصيرة المدى وغموض طويل المدى بشأن الاقتصاد العالمي والنظام الدولي. ومن شأن رئاسة ترامب وأزمة أوروبا الداخلية والصراعات الجارية في سوريا واليمن وليبيا وسقوط الاتّفاق النووي الإيراني أن تتسبّب بحالة من عدم الاستقرار في السنوات القادمة. ونظراً إلى هذه التحديات، من الضروري إجراء تقييم للتداعيات التي تُرتّبها التوتّرات الجيوسياسية والتقلّبات الاقتصادية المتزايدة على مبادرة الحزام والطريق والتعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

للتناقش في هذه المسائل، أقام مركز بروكنجز الدوحة وأكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية (SASS) ورشة العمل المشتركة الثانية لهما. وعلى مدى يومَين، انخرط المشاركون في نقاش معمّق مع خبراء بارزين من الشرق الأوسط والصين وأمريكا الشمالية وأوروبا حول مبادرة الحزام والطريق والعلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً. وبشكل محدّد، ناقشت ورشة العمل سياقَ التعاون العالميَّ والإقليميَّ مع الأخذ بعين الاعتبار الاضطراب الجيوسياسي المتزايد والتطلّعات الاقتصادية غير الواضحة. وركّزت جلسات ورشة العمل على مواجهات القوى العالمية والتحديات والمخاطر والفرص التي تولّدها هذه المواجهات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وركّزت أيضاً على دور الصين في الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى آفاق النمو والمخاطر الناشئة في مجال التعاون ضمن مبادرة الحزام والطريق وعلى الفرص والمخاطر في التعاونَين الأمني والتكنولوجي وعلى أمن الطاقة وتغيّر المناخ وأخيراً على امتداد القوّة الناعمة الصينية في المنطقة.

وكما بَيّن نشوء أزمة صحّية عالمية غير مسبوقة، فإنّ التعاون الدولي غايةٌ في الأهمّية لاحتواء تفشّي فيروس كورونا المستجدّ وإدارة التداعيات الاقتصادية التي تخلّفها الأزمة. ويتطلّب ذلك تنسيقاً بين القوى العالمية والجهات الفاعلة الإقليمية والتزاماً حقيقياً بحلّ الصراعات والمساعدات الإنسانية والتعاون. وكشفت ورشة العمل هذه عن مواطن ضعف حادّة على المستويَين الإقليمي والعالمي، وفيما يستمرّ العالم بمحاربة جائحة عالمية وأسعار نفط متهاودة والتدويل المتنامي للصراعات، تصبح المؤسّسات المتينة التي تعزّز الانخراط والتعاون الدوليَّين أمراً لا بدّ منه. وتقع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسْط تحديات غير معهودة وينبغي أن يكون التعاون الدولي، لا الحرب بالوكالة، الاستراتيجية المستقبلية للحرص على تحقيق إطار عمل أمني إقليمي متين في المنطقة.

ملخّص عن الاستنتاجات الرئيسة

منافسة متزايدة بين القوى العالمية

يشكّل التوتّر بين الصين والولايات المتّحدة أحد العناصر الأساسية لنظام دولي سريع التغيّر، وتتجلّى هذه الخصومة الجيوسياسية في مجالات ومواقع مختلفة. ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي من المناطق الأقلّ تأثّراً، باستثناء التوتّرات حول التعاون الاقتصادي الإسرائيلي مع الصين، إذ تبرز التوتّرات بين الصين والولايات المتّحدة بشكل أوضح في مناطق مثل جنوب شرق آسيا وآسيا المحيط الهادئ. بيد أنّ دور الصين المتنامي في الشرق الأوسط يضع هذه القوّة العظمى الناشئة في مواجهة مباشرة أكثر مع المصالح الأمريكية المتغيّرة في مجالات أمن الطاقة وإسرائيل وإيران. وتفاقم منحى العدائية المتزايدة هذا عندما ألقت إدارة ترامب باللوم لتفشّي جائحة فيروس كورونا المستجدّ على الصين. وفي نواحٍ كثيرة، تحوّلت الأولويات الأمريكية إلى مواجهة الحضور الصيني المتوسّع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال المنافسة الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية بشكل أساسي، إلى جانب الخطابات السياسية عن التهديدات التي تشكّلها الصين على العالم.

ويُعزى جزء كبير من المنافسة الناشئة بين القوى العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى فكّ الارتباط الأمريكي الذي يتجلّى من خلال تقليص عدد الجنود والانخراط الدبلوماسي الأقلّ، إذ يبرز توافُقٌ بين الحزبَين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتّحدة على ضرورة الانسحاب من الشرق الأوسط، ولن يتغيّر هذا التوجّه على الأرجح. نتيجة لذلك، تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحدياً بارزاً يتمحور حول تأسيس نظام إقليمي وتوازن قوى جديدَين. ولا شكّ في أنّ التغيّرات في القُطبية ستؤدّي إلى تحديات. علاوة على ذلك، تظهر مجالات النفوذ وسياسات الاحتواء بشكل متزايد في المنطقة، لكنّ سياسات الأمن المتبادل واحترام السيادة والتنمية الاقتصادية ورفض المعادلات التي لا ربح فيها ولا خسارة هي أولويات أكثر فعالية. والتعاون بين الولايات المتّحدة والصين حاسمٌ للوصول إلى نظام عالميّ فعّال وسلميّ. وتقدّم مجالات مثل أمن الطاقة وحلّ الصراعات مجالات لتعاونٍ محتمل بين الولايات المتّحدة والصين.

بنية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مع انسحاب الولايات المتّحدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتحوّل النظام الأمني الإقليمي من إطارِ عملٍ أمني أحادي القطب بقيادةٍ أمريكية إلى نظام متعدّدِ الأقطاب تتناحرُ فيه جهاتٌ فاعلة متعدّدة لكسب النفوذ. وتشمل هذه الجهات دولاً مثل روسيا وإيران، فضلاً عن جهات فاعلة أخرى مثل تركيا والدول الخليجية. وتشكّل التوترات والخصومات الجيوسياسية المتزايدة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحدياً لقدرة الصين على المُضي قُدماً بأهداف اقتصادية تطال المنطقة برمّتها مع البقاء على حياد إزاء الخلافات الإقليمية. وتهدّد الحروب بالوكالة والصراعات الأهلية الجارية المنافعَ الاقتصادية المُكتسبة من التعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونظراً إلى هذا السياق الإقليمي، سينبغي على الصين تعديل سياساتها الإقليمية وتكييف دورها. فلا الصين ولا الدول الخليجية يمكنها الاعتماد على الولايات المتّحدة لفرض الأمن الإقليمي. فقد أصبح الاعتماد على الولايات المتحدة لتأمين تدفّق الطاقة والبضائع محفوفاً بالمخاطر أكثر فأكثر بالنسبة لدولٍ كالصين، خصوصاً أنّ المنافسة العالمية تحتدم بين هاتَين القوّتَين العظميَين. علاوة على ذلك، لا تتحلّى الصين وروسيا بالقدرات اللازمة للمحافظة على بنية تحتية أمنية تطال المنطقة بأسرها.

ونظراً إلى أنّ الأمن والسياسة يحتلّان الأولوية مقارنة بالاقتصاد والتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سيتطلّب حضور الصين المتوسّع في المنطقة سياسةً أكثر تماسكاً بشأن الشرق الأوسط تتضمّن دوراً أمنياً أكبر. بيد أنّ إنشاء نظام أمني جديد سيكون صعباً، فالرؤية الصينية لبنية الأمن الإقليمي تتعارض مع أولويات عدّة دول خليجية بسبب المسألة الإيرانية. فالصين تؤيّد تحلّي إيران بدور في أيّ بنية أمنية شرق أوسطية، ممّا يضعها في مواجهة مع دول خليجية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتّحدة. ويعكس ذلك التزامات الصين بمبادئ تعدّدية الأطراف وتوازن القوى وعدم التدخّل والحياد. وتكشف أولويات السياسيات هذه عن تحديات وفرص على حدّ سواء أمام المزيد من الانخراط الصيني في المنطقة، وتبرز أسئلة جدّية حول ما إذا كانت سياسة عدم التدخّل التي تنتهجها الصين مستدامة. بيد أنّ عدم التدخّل لا يعني أنّ الصين لا تحرّك ساكناً، بل الصين تنشئ تعاوناً أمنياً واقتصادياً بارزاً مع دول في أرجاء العالم. وهي تموّل قوّات عسكرية وتدرّبها لمؤسّسات مثل الاتّحاد الأفريقي. ويمكن أن تقدّم العلاقات الصينية مع الدول الأفريقية نموذجاً للعلاقات المستقبلية بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيّما في مجالات الصلات الأمنية المتنامية.

التعاون الاقتصادي والتجاري

بسبب النمو الاقتصادي الصيني المتباطئ، تحظى المناطق كافّة في أرجاء العالم بمستويات أدنى من الاستثمارات الصينية، ما عدا منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالصين من أكبر الجهات المُستثمِرة في هذه المنطقة مع أكثر من 30 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاعتماد الصيني على نفط الشرق الأوسط يزداد. وفيما يتّسم التعاون الاقتصادي في مجالات استراتيجية مثل أمن الطاقة بالمتانة بين الصين وعدّة دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا بدّ من اللجوء إلى مجالات تعاون أخرى. فتبعاً لورقة السياسات بشأن العلاقات الصينية العربية التي نُشرت في العام 2016، تركّز الصين على معادلة تعاون بشكل 3+2+1، أي الطاقة زائد المناطق الصناعية وتسهيل الاستثمار زائد الطاقة النووية والطاقة الجديدة وتكنولوجيا الفضاء.

لكن تبرز تحديات أمام التعاون ضمن مبادرة الحزام والطريق بين الصين والدول الخليجية بشكل خاص. وتشمل هذه التحديات احتمالَ نشوء مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتّحدة وتصعيداً في المنافسة الأمريكية الصينية والتداعيات الاقتصاديةَ لجائحة فيروس كورونا المستجدّ وانهيارَ أسعار الطاقة. وتحثّ الجائحةُ الدولَ الخليجية على التفكير في مسائل سلسلة التوريد وبذل الجهود لبناء قدرة التوريد محلياً أو لتنويع سلسلة التوريد. ويأتي تحوّل سلسلة التوريد بموازاة توطين اليد العاملة ويضع قيوداً على العمّال الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك، عزّزت الجائحة توجّه أسعار النفط الأدنى، وهذا يعني أنّه ينبغي علينا أن نتوقّع فرص عمل أقلّ وضرائب أعلى وإعانات أقلّ في الكثير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذا مزيج يمكنه أن يؤدّي إلى اضطراب اجتماعي.

التعاون في مجال البنية التحتية الرقمية والأمن

طريق الحرير الرقمي جزء لا يتجزّأ من مبادرة الحزام والطريق. وتروّج له الحكومة الصينية على أنّه استثمارٌ سليم ومساعدةٌ في مجال التنمية الاقتصادية ودعم للبنية التحتية الرقمية في أرجاء العالم. لكن تبرز مخاوف من أنّ نمو تكنولوجيا المراقبة والبنية التحتية الرقمية الصينيتين، ولا سيّما من خلال هيمنة الصين في مجال تكنولوجيا الاتصالات من الجيل الخامس (5G) والذكاء الاصطناعي، سيعزّز توجّهات تُقوّي السلطوية وتهدّد الحرّيات المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع تراجع نفوذ دولٍ كالولايات المتّحدة وأوروبا، ينتاب بعض ناشطي المجتمع المدني ومنظّماته في أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخاوف من أنّهم يخسرون جهات حليفة تدعم الحوكمة الرشيدة والدمقرطة وحقوق الإنسان. ومع توسّع دور الصين في الشؤون العالمية، يرزح النظام الدولي الليبرالي تحت المزيد والمزيد من الضغط.

ويشكّل الأمن السيبراني مصدر قلق مهمّاً. فما من منافس لأهمّية شركة هواوي (Huawei) في نشر شبكة اتّصالات الجيل الخامس العالمية. وينطبق ذلك بشكل لافت في قطاعات التكنولوجيا المتقدّمة في الدول الخليجية. فالمنافسة على مجال تكنولوجيا المراقبة شديدة الاحتدام، وسيبقى هذا الأمر نقطة خلاف بين الصين والولايات المتّحدة، مع تداعيات مُمكنة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد حاولت الولايات المتّحدة الضغط على الحلفاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا لعدم إبرام عقود مع هواوي، لكن لم تنجح هذه الاستراتيجية حتّى الآن، وما زالت الصين تسيطر على مجال اتّصالات الجيل الخامس.

وللعلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نواحٍ أخرى تتمحور حول الأمن. فمكافحة الإرهاب مسار مُهمَل في مجال التعاون الأمني. وتركّز استراتيجية مكافحة الإرهاب الصينية على التنمية الاقتصادية أكثر منها على القدرة العسكرية. وتتّسم هذه الاستراتيجية أيضاً بالعناصر الأساسية ذاتها المُعتمدة في السياسة الخارجية الصينية، على غرار التعاون الأمني من خلال الصلات الثنائية غير العلنية. ويشمل التعاون الأمني بين الصين ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشاطرَ المعلومات الاستخبارية وبناءَ القدرات وتدريبَ عناصر الأمن وتقديمَ المعدّات الدفاعية. لكنّها تضمّ أيضاً التعاونَ في برامج التنمية الاقتصادية والقضاءَ على الفقر والتخلّصَ من نزعة التطرّف. وينبغي أن يزداد التعاون الأمني بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وينبغي أيضاً اعتماد استراتيجيات تجمع بين الأمن والتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر.

أمن الطاقة والمناخ

الصين هي المستهلك الأكبر للطاقة في العالم وتستورد قرابة نصف نفطها من الشرق الأوسط، لذا بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ترابط كبير في مجال الطاقة. ويستأثر قطاع الطاقة بأكثر من 80 في المئة من الاستثمارات الصينية، والصين هي المستورد الأكبر للطاقة من منطقة الخليج. والصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين أكثر الدول إصداراً لثاني أكسيد الكربون. بالتالي، نظراً إلى المخاطر المتنامية التي يسبّبها التدهور البيئي وتغيّر المناخ، تزيد الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التعاون في مجال الطاقة الخضراء والتنمية الخضراء. ومن الضروري اليوم فهم التهديدات الأمنية التقليدية، كالإرهاب والجريمة العابرة للحدود، والتهديدات الأمنية غير التقليدية، كتغيّر المناخ ومخاطر الصحّة العامة، على حدّ سواء. وينبغي على الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة التعاون في مجال الأمن غير التقليدي، وبشكل خاص عبر الحرص على أن تكون مشاريع مبادرة الحزام والطريق مستدامة بيئياً وعبر زيادة الاستثمار في قطاعات الطاقة البديلة.

وقد سرّعت جائحة فيروس كورونا المستجدّ عدّة اتّجاهات مُقلقة في مجال أمن الطاقة. ففي خلال ورشة العمل هذه في ديسمبر 2019، سبق أن تحوّل النقاش من مخاوف حيال ذروة العرض إلى مخاوف حيال ذروة الطلب. وجرى ذلك قبل أن يؤثّر الفيروس بشدّة في أسواق الاقتصاد والطاقة العالمية. لكن لم يخطر في البال أنّ تراجُعَ الطلب سيحدث بهذه السرعة. فقد انخفضت أسعار النفط إلى مستويات غير مسجّلة قبلاً وتعطّلت سلسلة التوريد العالمية بسبب إجراءات الإغلاق. وزادت تداعيات الفيروس من الحاجة إلى تطبيق إصلاحات في الدول النفطية وغير النفطية على حدّ سواء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبات اعتماد دول مثل الدول الخليجية على النفط أخطر من قبل، لذا على هذه الدول تسريع جهودها لتنويع الاقتصاد. وينبغي على الدول الثرية غير النفطية أن تطوّر بشكل أفضل قاعدة إنتاج صناعي متينة.

القوّة الناعمة الصينية

يشكّل الخطاب والصورة كلاهما ناحيةً أساسية في مفهوم القوّة الناعمة. وتترسّخ القوّة الناعمة الصينية بشكل أساسي في الآليات الاقتصادية والثقافية، وتشكّل مبادرة الحزام والطريق واحداً من أطر العمل الرئيسة التي من خلالها تُنشر هذه القوّة. ومردّ ذلك إلى أنّ مبادرة الحزام والطريق تُسهِّل المشاريع والخطابات الصينية المرتكزة على التنمية من خلال مشاريع اقتصادية مشتركة وسياحة مزدهرة وانتشار معاهد كونفوشيوس ونشاطات تبادل الطلاب لتعزيز تعلّم اللغة الصينية. وتتمحور القوّة الناعمة حول نشر الخطاب وما إذا كانت سياسات بلد ما وصورته متناغمة ويفهمها العالم جيداً. وتحاول الصين الترويج لفكرةٍ من التنمية والأمن المفيدَين بشكل متبادل. علاوة على ذلك، تُصوِّر الصين نفسها على أنّها مختلفة جدّاً عن الدول الغربية، نظراً إلى أنّه ليس لديها تاريخ استعماري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإلى التزامها بالتنمية وعدم التدخّل والحياد وإلى دعمها للتعاون المتعدّد الأطراف من خلال المؤسّسات الدولية.

وتحقّق القوّة الناعمة الصينية النجاح في الكثير من النواحي بسبب هذا التوجّه، مثلما بيّنته جهودها لدعم منظّمة الصحّة العالمية وعشرات الدول في خضمّ معركتها لوقف تفشّي فيروس كورونا المستجدّ. ويأتي ما يُسمّى بـ"دبلوماسية الجائحة" في فترة صعبة لصورة الصين في الخارج نظراً إلى الاتّهامات بأنّ افتقار الصين إلى الشفافية زاد من تداعيات الفيروس العالمية. وأحدثت التقارير حول المعاملة الرديئة التي تواجهها الأقليات المسلمة في وسائل الإعلام الدولية ضرراً بسمعة الصين. ومع تدهور الأمن الإقليمي، قد تحتاج الصين إلى اللجوء إلى القوّة القاسية بغية حماية مصالحها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد يشكّل ذلك تحديات للسياسات الصينية مثل سياسة عدم التدخّل والحياد. فالصين قوة اقتصادية عالمية عظمى، ومن أجل تعزيز هذه المكانة وحمايتها، ستبرز على الأرجح الحاجة إلى اللجوء إلى القوّة الناعمة والقوّة القاسية على حدّ سواء.

الجلسة الأولى

مواجهات القوى العالمية: التحديات والمخاطر والفرص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

السياق

لقد أثّرت الحرب التجارية والتوتّرات الجيوسياسية بين الولايات المتّحدة والصين سلباً في الاقتصاد العالمي وأنشأت بيئةً من الغموض للنظام الدولي. وتحتدم المنافسة بين القوى العالمية في أرجاء العالم، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عقب موجة من القومية والشعبوية والتهديدات والفرص الأمنية الناشئة. فما التأثير الذي ستخلّفه المواجهة بين الصين والولايات المتّحدة على مبادرة الحزام والطريق والتعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً؟ وما الدور الذي ينبغي على القوى العالمية تأديته في المنطقة؟ وهل بإمكان الجهات الفاعلة الخارجية التعاون بفعالية أكبر لحلّ الصراعات الإقليمية ودعم إطار عمل أمني إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

أولويات الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط تغيّرت

بين فيشمان (Ben Fishman)

مع توسيع الصين حضورها في الشرق الأوسط، باتت تحتكّ أكثر فأكثر بالمصالح الأمريكية الاستراتيجية التقليدية. وتتفاقم العلاقات الصينية الأمريكية بفعل استجابة إدارة ترامب الأخيرة لجائحة فيروس كورونا المستجدّ، ولا سيّما في الطريقة التي ألقى بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ووزير خارجيّته مايك بومبيو اللوم على الحزب الشيوعي الصيني لنشر المرض وتغطيته. وفي الشرق الأوسط، يعني هذا الأمر أنّ الأولويات الأمريكية الثنائية والإقليمية تحوّلت إلى مواجهة النفوذ الصيني في المنطقة من خلال المنافسة الاقتصادية ومبيعات الأسلحة والصلات العسكرية، فضلاً عن منافسة أوسع في الرسائل والصور.

وقد ركّزت الولايات المتّحدة تاريخياً على أربع مصالح أساسية في المنطقة، أوّلها أمن الطاقة وحماية الخليج العربي ومضيق هرمز. وكانت الحاجة إلى نفط الشرق الأوسط الدافع خلف العلاقة بين الولايات المتّحدة والمملكة العربية السعودية طوال عقود. والمصلحة الثانية هي الحرص على أمن إسرائيل وتعزيز السلام العربي الإسرائيلي. والثالثة هي منع انتشار السلاح النووي ومنع إيران من تطويره. والرابعة هي مكافحة الإرهاب ومحاربة تنظيمَي القاعدة وداعش. وتبقى مصلحةٌ خامسة هي تعزيز الديمقراطية والإصلاح في أرجاء الشرق الأوسط موضعَ نقاش كبير في الولايات المتّحدة وتغيّرت مع تغيّر الإدارات الأمريكية، الجمهورية منها والديمقراطية على حدّ سواء. ولا شكّ في أنّ الأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط، حتّى تلك الصديقة للولايات المتّحدة، تفضّل المقاربة الصينية بعدم التدخّل في شؤون الدول الأخرى الداخلية.

وتغيّرت أولويات الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط في خلال عهد إدارة ترامب في المجالات الاستراتيجية المرتبطة بأمن الطاقة وإسرائيل وإيران. ففي ما يخصّ مسألة أمن الطاقة، غالباً ما يتبجّح الرئيس ترامب أنّ الولايات المتّحدة باتت الآن دولة مصدّرة للنفط. بيد أنّ استمرارية صناعة النفط الحجري غدت موضع تساؤل عندما زادت المملكة العربية السعودية، بقيادة ولي العهد محمّد بن سلمان، إنتاجَ النفط من أجل كسب موقع أفضل في حصص أوبك بلس (OPEC+)، ولا سيّما إزاء روسيا. في نهاية المطاف، قَبِل ولي العهد السعودي بتقليص الإنتاج، ومردّ ذلك جزئياً إلى ضغط كبير مارسه أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريون من الولايات المنتِجة للنفط الذين هدّدوا بوقف مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى المملكة. وما زال الرئيس ترامب يُبقي على علاقة إجمالية طيّبة مع المملكة العربية السعودية. لكن إن فاز جو بايدن بالانتخابات الرئاسية هذه السنة قد تتغيّر الديناميات. فقد سبق أن تعهّد بايدن بإجراء إعادة تقييمٍ للعلاقة الأمريكية السعودية التي تضعضعت بشدّة بفعل اغتيال خاشقجي والحرب في اليمن. ويمكن أن يمنح ذلك فرصة للصين لتعميق علاقاتها مع المملكة العربية السعودية.

وفي ما يخصّ إسرائيل، أدّى طرح خطة ترامب واحتمال ضمّ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الضفّةَ الغربية إلى جعل العلاقات الأمريكية الإسرائيلية أكثر انحيازاً بشأن مسألة السلام الإسرائيلي الفلسطيني. بيد أنّ العلاقة الأمنية الأمريكية الإسرائيلية ما زالت متينة للغاية. وتشكّل الصين واحدة من نقاط الاحتكاك العرضية. فمؤخراً، فازت شركة صينية بعقد لإدارة ميناء حيفا بدءاً من العام 2021. وسبّب ذلك توتّراً بين الولايات المتّحدة وإسرائيل لأنّ الأسطول الأمريكي السادس يرسو في هذا الميناء. وقد أجرى وزير الخارجية الأمريكي أوّل زيارة له عبر البحار منذ أزمة فيروس كورونا المستجدّ إلى إسرائيل، وكانت واحدة من أهمّ نقاط أجندته ثني إسرائيل عن القبول باستثمار صيني في معمل إقليمي كبير لتحلية المياه. وبعد الزيارة بفترة قصيرة اختار الإسرائيليون مُصنّعاً آخر.

وفي ما يخصّ إيران، تودّدت إدارة أوباما إلى الصين لكي تزيد الضغط على إيران لتوقف برنامجها النووي في عملية مجموعة 5+1 التي تحوّلت في النهاية إلى خطّة العمل الشاملة المشتركة. وما إن تخلّت إدارة ترامب عن هذه الخطّة لصالح حملة "الضغط الأقصى" التي اعتمدتها وأنهت أذونات استيراد النفط إلى الصين والأسواق الإيرانية الأخرى في بداية هذه السنة، تزايدت التوتّرات بين الصين والولايات المتّحدة حول إيران. فكما قال بومبيو في ديسمبر: "الصين ليست استثناء... طلبنا منهم عدم استيراد النفط الإيراني الخام، وسوف نتابع بفرض نظام العقوبات على الدول التي ترتكب انتهاكات، ولا سيّما عندما ترتبط هذه الانتهاكات بأنظمة سلاح الدمار الشامل لديها".

ومن شأن الأزمة الناشئة في العلاقات الأمريكية الصينية منذ بروز جائحة فيروس كورونا المستجدّ أن تُصعّب التعاون بشأن المسائل المذكورة أعلاه أكثر فأكثر.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لن تتأثّر كثيراً بمنافسة القوى العالمية

جين ليانغجيانغ (Jin Liangxiang)

من بين أهمّ مزايا النظام العالمي المتغيّر صعودُ الصين لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفي بعض النواحي، ثاني أهمّ لاعب في السياسة العالمية. في خضمّ هذا الصعود، حاولت الصين بناء علاقات ثنائية تعود بالربح على الجميع، ولا سيّما مع الولايات المتّحدة. فبالنسبة إلى الصين، تأسيسُ علاقة تعاونية مع الولايات المتّحدة أمرٌ ضروري للوصول إلى نظام عالميّ سلميّ، فيما تؤدّي علاقة تنافسية إلى كارثة. وقد تستمرّ المواجهات بين الولايات المتّحدة والصين لبعض الوقت، لكنّ الولايات المتّحدة ستدرك على أمل أنّ سياسة "أمريكا أولاً" ليست مستدامة في اقتصادٍ عالمي تحكُمه معايير العولمة.

لكن لسوء الحظّ، ترى الولايات المتّحدة في الصين تحدياً بارزاً لقيادتها في الشؤون الدولية. وغدا ذلك واضحاً عندما أطلق الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما عملية إعادة التوازن في آسيا-المحيط الهادئ التي تُعرف أيضاً باستراتيجية "التوجّه نحو آسيا". وخَطَت إدارة ترامب خطوة أبعد في هذا المجال عبر اعتبار الصين خصماً استراتيجياً، إلى جانب روسيا وإيران. وباشرت إدارة ترامب باستراتيجية احتواء ومواجهة شاملة ضدّ الصين، وقد وصلت إلى ذروتها مع اندلاع الحرب التجارية التاريخية بين هاتَين الدولتين. وقد اقترح أحد أعضاء فريق ترامب "الانفصال" حتّى، أو تقليص كبير في الاعتماد الاقتصادي المتبادَل بين الصين والولايات المتّحدة.

وينبع جزء كبير من التوتّرات الأمريكية الصينية من الجهد الذي تبذله الولايات المتّحدة لكبح النفوذ الاقتصادي والجيوسياسي الصيني المتنامي، وتتجلّى هذه التوتّرات في الكثير من المسارح. وسيكون جنوب آسيا وآسيا المحيط الهادئ المنطقتَين الأكثر انخراطاً في المسألة. مثلاً، اقترحت الولايات المتّحدة مجموعة جديدة من التحالفات من خلال عملية إعادة تجميع إقليمية جديدة. وباتت ترى الأمن في المنطقة من خلال عدسة "الهند والمحيط الهادئ" عوضاً عن "آسيا والمحيط الهادئ". ويسمح ذلك للولايات المتّحدة بإنشاء تحالف أمني أقوى لاحتواء الصين. بالتالي، ستصبح دولٌ مثل الهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا الخطوطَ الأمامية للمنافسة الأمريكية الصينية.

ولطالما كان الشرق الأوسط عنصراً حاسماً في المنافسة الجيوسياسية الدولية، لكنّ أثر التوتّرات الأمريكية الصينية في المنطقة سيكون محدوداً. والاستثناء الوحيد لهذا الأمر هو إسرائيل. فقد ضغطت الولايات المتّحدة على إسرائيل لتلغي مشاريع تجارية مع الصين عدّة مرّات. ففي العام 1996، وقّعت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اتّفاقية لتبيع الصين نظام الرادار والإنذار المبكر فالكون (Phalcon)، لكنّ حكومة إيهود باراك ألغت الاتّفاقية في العام 1999 تحت الضغط الأمريكي. وفي العام 2004–2005، أعادت الصين إرسال عدد من طائرات هاربي (Harpy) المُسيّرة، التي اشترتها من إسرائيل في التسعينيّات، إلى إسرائيل لتخضع لصيانة وتحديثات تكنولوجية. لكنّ الحكومة الإسرائيلية أعادت الطائرات إلى الصين من دون تحديث وذلك بسبب الضغط الأمريكي من جديد. وفي يناير 2019، زار مستشار الأمن القومي الأمريكي آنذاك مايكل بولتون إسرائيل للضغط على نتنياهو لإلغاء اتّفاقية مع الصين أُبرمت لبناء ميناء جديد في حيفا. ولم تتكلّل زيارة بولتون بالنجاح وتابع الصينيون بناء الميناء على الرغم من المعارضة الأمريكية العلنية للمشروع. ومؤخراً أكثر، زار وزير الخارجية مايك بومبيو إسرائيل في 20 مايو لحثّها على إلغاء مناقصة تقدّمت بها شركةٌ صينية لبناء معمل سوريك (Sorek) الثاني لتحلية المياه. لكن هذه المرّة نجح الضغط الأمريكي واختارت إسرائيل عوضاً عن ذلك شركةً محلّية لبناء المعمل.

بيد أنّه من المهمّ لفت الانتباه إلى أنّ حالة إسرائيل فريدة. فعموماً، ستكون منطقة الشرق الأوسط من بين المناطق الأقلّ تأثّراً بمنافسة القوى العالمية بين الولايات المتّحدة والصين. ولطالما اعتَبرت الولايات المتّحدة إسرائيل ولايتَها الواحدة والخمسين ومنحَتْها كمّيات كبيرة من المساعدات الاقتصادية والأمنية، فضلاً عن الدعم السياسي. وتعني هذه العلاقة المميّزة بالنسبة إلى الولايات المتّحدة أنّ إسرائيل ستدعم بدون تردّد أولويات السياسات الأمريكية. لكن فيما تُعتَبر دول أخرى كثيرة في المنطقة حليفة للولايات المتّحدة أيضاً وتعتمد على الحماية والدعم الأمريكيَّين، لا تُقارن علاقتها بالولايات المتّحدة بعلاقة إسرائيل بها. بعبارة أخرى، قد لا ينجح الضغط الأمريكي بالضرورة في هذا المجال.

النقاش

تباينت الآراء حول طبيعة فكّ الارتباط الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد بدأت الولايات المتّحدة تقليص ارتباطها العسكري وعدد جنودها في أماكن مثل العراق وسوريا وأفغانستان في خلال إدارة أوباما وتسارعت في عهد إدارة ترامب. وبالفعل، يبرز توافق متزايد بين الحزبَين الجمهوري والديمقراطي بأنّه ينبغي على الولايات المتّحدة فكّ ارتباطها عسكرياً بالمنطقة. علاوة على ذلك، يمكننا قياس الانسحاب الأمريكي في مجالات تتخطّى الحضور العسكري، مثل التواصل الدبلوماسي. وفي عهد ترامب، لم تعد الولايات المتّحدة تنخرط في زيارات دبلوماسية رفيعة المستوى دورية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عوضاً عن ذلك، تنهمك سياسية الشرق الأوسط لدى الإدارة بإيران واستراتيجية الضغط الأقصى. ووصف بعض المشاركين سياسة الولايات المتّحدة بأنّها متجذّرة بالضياع والتفكّك وليست انسحاباً واضحاً. وقال آخرون إنّ السؤال الأساسي ليس ما إذا كان ينبغي على الولايات المتّحدة البقاء أم المغادرة، بل كيف قد تطبّق الدولة سياسات وارتباطاً أذكى. وبرز إجماع بين البعض بأنّ الولايات المتّحدة بحاجة إلى البقاء كجهة فاعلة وشريك فعّال أساسي في المنطقة، لكنّها في الوقت الراهن إمّا غائبة بالكامل عن صراعات المنطقة المختلفة أو لا تدعم حلاً لها. ويعني ذلك أنّ الدول في المنطقة، والقوى البارزة مثل الصين وروسيا، محتارة بشأن الاستراتيجيات الأمريكية. لذا إذا وضّحت الولايات المتّحدة سياساتها، سيصبح المجال للتعاون مُتاحاً أكثر.

وناقش المشاركون أيضاً سياسة الصين الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تختلف عن الولايات المتّحدة وروسيا كلتيهما، إذ أنّها تركّز على التنمية الاقتصادية من خلال إطار عمل مبادرة الحزام والطريق. ويسمح ذلك للصين بأن تكون شريكاً اقتصادياً بارزاً لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأدّت الصين دور وساطة سرّياً في الشؤون الشرق أوسطية العامّة. وشدّد بعض الخبراء على أنّ الصين جهة مزوّدة للموارد الأمنية ضمن أطر عمل متعدّدة الأطراف على غرار الأمم المتّحدة. وأشار بعضهم إلى أنّه ليس للصين تحالفات تقليدية، بل هي تميل إلى الشراكات المترسّخة بالصلات الاقتصادية وعدم التدخّل والحياد. ولفت عدّة باحثين صينيين إلى أنّ الجهات الفاعلة الخارجية يمكنها المساعدة على فرض النظام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن عليها أيضاً أن تدعم مفهوم السيادة لأنّ المنطقة حالياً تعجّ بالصراعات التي تقوّض السيادة من خلال التدخّل الخارجي والهجمات عبر الحدود. وقال الكثير من المشاركين إنّ المنطقة ستتأثّر أقلّ من مناطق أخرى بالاحتكاكات الأمريكية الصينية، باستثناء إسرائيل على الأرجح. وأشار البعض أنّ المنافسة بين الصين والولايات المتّحدة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير ضرورية لأنّ بين هاتَين القوّتين العالميّتين عدّةَ مجالات من التعاون، ولا سيّما في مجال أمن الطاقة.

وطُرحت عدّة أسئلة عن مصالح روسيا الاستراتيجية في المنطقة وعن علاقتها بالصين، بالإضافة إلى الاختلافات بين السياسات الخارجية لكلّ من البلدَين. وبرز توافق بأنّ الصين أدّت دوراً اقتصادياً أكثر فيما مالت روسيا إلى التركيز على الأمن. لكن تمّ التناقش كثيراً حول ما إذا كانت هاتان القوّتان العالميّتان تتشاطران مصالح استراتيجية في الشرق الأوسط. مثلاً، توافقت السياسات الروسية والصينية حول عدّة مسائل، مثل التصويت معاً حول سوريا في مجلس الأمن في الأمم المتّحدة. بيد أنّ مشاركين آخرين قالوا إنّ التصويت المشابه في مجلس الأمن يعطي التزاماً متشاركاً بمبادئ السيادة وعدم التدخّل. وأكّد البعض أنّ سياسة روسيا إزاء الشرق الأوسط كانت واضحة جداً، إذ ترغب في تأسيس مجالات نفوذ في أماكن مثل شرقي المتوسّط، فيما تفتقر سياسة الصين إزاء الشرق الأوسط إلى أهداف واضحة.

وأجمع المشاركون على أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تحدياً حاسماً يقضي بتأسيس نظام إقليمي وتوازن قوى جديدَين. ولا شكّ في أنّ التغيّرات في القطبية ستؤدّي إلى تحديات. علاوة على ذلك، تظهر مجالات النفوذ وسياسات الاحتواء بشكل متزايد في المنطقة، وأكّد بعض المشاركين أنّ على هذا الوضع أن يتغيّر وأنّ سياسات الأمن المتبادل واحترام السيادة والتنمية الاقتصادية ورفض المعادلات التي لا ربح فيها ولا خسارة هي أولويات أكثر فعالية. وتمّ التداول أيضاً بمسألة القرب الجغرافي وما إذا كان من توجّه متزايد لفكّ الارتباط من مناطق بعيدة. ويعكس ذلك اتّجاهات أوسع مناهِضة للعولمة يمكنها أن تزداد في المستقبل. لكنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست في الجوار المباشر للصين أو روسيا، وأشار بعض المشاركين إلى أنّ الصين مهتمّة أكثر بجوارها المباشر في آسيا، ولا سيّما نظراً إلى انتشار عمليات بحرية أمريكية قرب مضيق تايوان وبحر جنوب الصين.

الجلسة الثانية

دور الصين في الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: سياسات عدم التدخّل وسياستها

السياق

لطالما شدّد صانعو السياسات في الصين على عدم التدخّل والعلاقات المتوازنة في السياسة الخارجية، وهذا توجّهٌ خَدَم الصين والجهات الفاعلة الإقليمية جيّداً في الماضي. بيد أنّ التوتّرات والخصومات الجيوسياسية المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشكّل تحدياً لقدرة الصين على السعي لتحقيق الأهداف الاقتصادية على صعيد المنطقة مع البقاء على هامش الخلافات الإقليمية. فالحروب بالوكالة الجارية والصراعات المدنية تهدّد المكاسب الاقتصادية المُحصَّلة من التعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونظراً إلى هذا السياق الإقليمي، كيف تتغيّر العلاقات الصينية الثنائية والمتعدّدة الأطراف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ وما الدور الأمني الذي تسعى الصين إلى تأديته في المستقبل وما الدور الذي تتصوّر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنّ الصين ستؤدّيه؟

رمال الخليج تتغيّر مع تراخي مثبّتات الأمن الإقليمي تدريجياً

جايمس دورسي (James Dorsey)

على خلفيةٍ من التساؤلات حول التزام الولايات المتّحدة بأمن الخليج، تواجه الصين مسألة الطريقة التي يمكنها فيها تحويل مظلّة الأمن الإقليمي الأمريكية إلى بنية موثوقة ومناسبة لجميع الجهات. فلا الصين ولا الدول الخليجية يمكنها الاعتماد على المدى الطويل على استعداد الولايات المتّحدة للدفاع عن المنطقة وعن تدفّق الطاقة والسلع بشكل غير مشروط.

وتكمن المشكلة، في الوقت الراهن على الأقلّ، في أنّ نظرة الصين لما يُشكِّل بنية تحتية أمنية إقليمية عملية تتعارض مع نظرة الدول الخليجية البارزة على غرار المملكة العربية السعودية. وتعتقد الصين أنّ بنية أمنية جديدة ينبغي أن تضمّ إيران، وهذا يتعارض مباشرة مع مظلّة الدفاع الأمريكي الراهنة، المصمَّمة لمواجهة إيران.

وقد تواصلت الإمارات العربية المتّحدة مع إيران في السنة الماضية في محاولة للحدّ من التوتّرات، لكنّها أصرّت أيضاً على أنّه من المستحيل تحقيق انفراج حقيقيّ في العلاقات إن لم تخفّف إيران من دعمها للميليشيات الوكيلة في عدّة دول شرق أوسطية وإن لم تعدْ الجمهورية الإسلامية إلى اتفاقية يتمّ التفاوض بشأنها من جديد وتوقف برنامجها النووي وبرنامجها للصواريخ البالستية. وجعلت المملكة العربية السعودية هذَين المطلبَين شرطاً مسبقاً لأيّ انفراج. وما يعقّد الأمور هو أنّ الصين وروسيا كلتَيهما تفتقران إلى النيّة أو القدرة للمساهمة بشكل بارز في إنشاء بنية أمن خليجي مُعاد تصوّرها.

وتدرك الدول الخليجية خير إدراك حدود الصين وروسيا، وباتت تعرف أنّه ما من قوّة قادرة على تأدية الدور الأمني الذي تؤدّيه الولايات المتّحدة. ويشير هذا الأمر إلى أنّ المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتّحدة والدول الأخرى قد لا تقلّص إنفاقها الضخم على حيازة الأسلحة ولا تعزيزها الصناعات الدفاعية المحلّية على الرغم من الأزمة الاقتصادية الصعبة التي خلّفتها جائحة فيروس كورونا المستجدّ.

علاوة على ذلك، من شأن انطلاق سباق تسلّح إقليمي أن يعود بالنفع على الصين، شأنها شأن روسيا، حتّى لو بقيت الولايات المتّحدة وأوروبا على الأرجح اللاعبَين المسيطرَين. ويؤجّج هذا السباق الخطوات التي تخطوها إيران نحو القدرة النووية العسكرية المحتملة مع انسحابها بشكل متزايد من الاتفاقية الدولية المُبرمة في العام 2015 التي أوقفت برنامجها النووي. وما زالت البلاد تسير قُدماً في تطوير الصواريخ البالستية وتوسيع التكنولوجيا الأمنية في الفضاء، وإطلاق قمر صناعي عسكري في أبريل دليلٌ على ذلك. وتستفيد إيران من حالة عدم اليقين التي تهيمن على الخليج حيال موثوقية إدارة ترامب والتزامها بأمن الشرق الأوسط.

والسؤال المطروح هو إلى متى تستطيع الصين الاعتماد على إطار عمل أمريكي متدهور لضمان مصالحها الأمنية الإقليمية. وهذه استراتيجية متقلقلة أكثر فأكثر بسبب الالتزام الأمريكي المتضائل بتوفير بُنية أمنية وبسبب المخاطر التي تُرتّبها بيئة تتزايد فيها الضغوط على الولايات المتّحدة للاستمرار بالانفصال عن الصين. نتيجة لذلك، ستتّسم العلاقات الصينية الأمريكية بتراجع في مجالات التعاون أو المصلحة المشتركة.

ويمكن أن تصبح الإجابة عن هذا السؤال أمراً ملحّاً عاجلاً وليس آجلاً. فعلى الأرجح أن تستلم الدول الخليجية، والصين أيضاً، زمام الأمور حتّى إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر 2020. وهي تنتظر لترى إن كان مرشّح الحزب الديمقراطي المحتمل جو بايدن سيفوز بالانتخابات وما إذا كان سيُعيد رسم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وهذه استراتيجية محفوفة بالمخاطر أيضاً نظراً إلى أنّ بايدن قد يغيّر سياسة الشرق الأوسط بالشكل أكثر منها بالمضمون.

سياسة الصين غير المترابطة إزاء الشرق الأوسط

غالب دالاي

تتحدّى دول مثل الصين وروسيا هيمنة الولايات المتّحدة التقليدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتؤدّي هاتان القوّتان أدواراً مختلفة للغاية. فتعمل روسيا أكثر كشريك أمني فيما تعتنق الصين الشراكات الاقتصادية غير المشروطة. بيد أنّ هذا الاختلاف بين المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية ليس واضح المعالم دائماً. فشراكات روسيا الأمنية مع الجهات الفاعلة الإقليمية تتضمّن عائدات اقتصادية على غرار مبيعات الأسلحة بكميّات أكبر وتنسيق أفضل حول أسعار الطاقة مع الدول الأعضاء العربية في أوبك وتوسيع عملية بناء معامل الطاقة النووية ومستويات أعلى من الاستثمار. وعلى نحو مماثل، لا شكّ في أنّ المقاربة الصينية المُرتكِزة على الاقتصاد ستتطلّب دوراً أمنياً أكبر في المنطقة. وحالياً، الصين هي الشاري الأكبر للنفط الخليجي، لكنّها تعتمد على المظلّة الأمنية والحضور البحري الأمريكيَّين لضمان تدفّق نفطها من المنطقة. بيد أنّ هذا الوضع غير مُستدام، لأنّ الولايات المتّحدة تُقلِّص دورها، مما يجعل أمن الطاقة الصيني ضعيفاً إزاء التقلّبات السياسية في المنطقة.

وإزاء ما يعتبره القادة الإقليميون إدارةً أمريكية غير جديرة بالثقة ومتقلّبة، يبحث هؤلاء عن توطيد علاقاتهم مع قوى دولية أخرى. وقد أصبح هذا التحوّط الجيوسياسي منحى بارزاً من السياسة الخارجية في الشرق الأوسط اليوم، إذ يسري الانتقاد للسياسة الأمريكية والثناء للصين في عواصم المنطقة. ووقّع معظم قادة المنطقة مجموعة متنوّعة من الاتّفاقات الثنائية. وعلى الرغم من أنّ الولايات المتّحدة صنّفت الصين منافساً استراتيجياً، وقّعت بعض أقوى الدول الحليفة لها، على غرار مصر والإمارات العربية المتّحدة والمملكة العربية السعودية، اتفاقات شراكة استراتيجية شاملة مع الصين.

ومن المرجّح جدّاً أن تحثّ هذه الصلات المتعمّقة الصينَ على تأدية دور أمني وسياسي أكبر في أمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي النهاية، في الشرق الأوسط، تحتلّ السياسة والأمن الأولوية أمام الاقتصاد والتجارة. وتطرح هذه الوقائع سؤالَين أساسيين حول العلاقات بين الصين والشرق الأوسط. لماذا تراهن هذه الدول على الصين؟ وما هي الحدود والقيود التي تواجهها الصين لكي تؤدّي دوراً أكبر وأكثر فعالية في الأمن الإقليمي؟

بداية، تلجأ دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عادة إلى الصين، وإلى روسيا، كلّما واجهات توتّراً أو صعوبة في علاقاتها مع الولايات المتّحدة. علاوة على ذلك، تُراهِن هذه الدول على الصين لأنّها ابتكرت ظاهرياً معادلة للتنمية الاقتصادية من دون إصلاحات سياسية. بالاستيحاء من هذه التجربة ومن المخاوف من ثورات الربيع العربي في العام 2011، تحاول هذه الأنظمة أن تحذو حذو النموذج الصيني. فتأمل أن تكسب الشرعية من خلال التقدّم الاقتصادي عوضاً عن الإصلاح السياسي. بالإضافة إلى ذلك، أولى أولويات السياسة الخارجية الصينية هي التواصل الاقتصادي وأمن تدفّقات موارد الطاقة وأمن استثماراتها في الشرق الأوسط. فالصين مهتمّة بتصدير السلع والبضائع وليس الأفكار السياسية ونوع النظام الحاكم. ويجعل هذا الأمر من الصين خياراً جذّاباً للدول الشرق أوسطية التي لا تحبّذ التدخّل في شؤونها الداخلية وسياساتها السلطوية والتي ترغب في الحصول على مستويات أعلى من الاستثمار والتمويل الأجنبيَّين للمشاريع التنموية الطموحة.

بيد أنّ أمام انخراط الصين في المنطقة عدّةَ قيود. فسياسة الصين إزاء الشرق الأوسط، إن كان لها سياسة، يشوبها عدم الترابط الاستراتيجي. فهي أحادية البعد (تركّز على الاقتصاد والطاقة) وتعاملية، بدون إطار عمل شامل. نتيجة لذلك، ليس للصين علاقةٌ مميّزة مع أيّ دولة من دول المنطقة. وبالاستفادة من عدم الرضا عن الولايات المتّحدة، تفضّل الصين أن تفصل ملفّات الاقتصاد والطاقة عن المسائل الجيوسياسية في المنطقة. لكن في منطقة تشهد فيها المسائل السياسية البارزة كلّها منازعات شديدة والتوتّراتُ الجيوسياسية ازدياداً، تصبح هذه المقاربة غير مستدامة.

وتبقى الصلات الدفاعية العريقة والمُمأسسة التي تتحلّى بها الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط عائقاً أساسياً آخر. فالصين تدرك جيداً حدودها في المنطقة إزاء الولايات المتّحدة. وهي تسعى لتفادي المواجهة والمواقف التي يشعر فيها حلفاء الولايات المتّحدة بأنّهم مرغمون على الاختيار بين هاتَين القوّتين. وحتّى الآن، استطاعت دول

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تُبقي على توازن بين الدولتَين. بيد أنّ ذلك سيولّد على الأرجح احتكاكاً في علاقتها مع الولايات المتّحدة، إذ ترى هذه الأخيرة حضور الصين المتنامي في الشرق الأوسط تهديداً، فيما تستفيد الصين من المظلّة الأمنية الأمريكية في المنطقة. علاوة على ذلك، تحبّذ الصين كثيراً حضور الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط، لأنّ ذلك يقلّص القوّة الأمريكية في مناطق أكثر استراتيجية مثل بحر جنوب الصين.

النقاش

بدأ النقاش بالتساؤل ما إذا كانت سياسة عدم التدخّل الصينية مستدامة. وجرى أيضاً نقاش مهمّ لما يُسمّى "النموذج الصيني"، وما إذا كانت بكين تحاول تصدير هذا النموذج إلى دول أخرى. علاوة على ذلك، هل سيكون تقسيم المهام الظاهري بين الصين وروسيا ممكناً في المستقبل؟ وعموماً أكثر، مع احتدام القومية الاقتصادية والمعادلات الصفريّة ومنافسة القوى العظمى في العالم، هل ستتمكّن الصين مع المحافظة على سياسة عدم التدخّل والحياد التي تنتهجها، ولا سيّما إن أصبحت مصالحها الاقتصادية والسياسية المباشرة عرضة للتهديد؟

وقال بعض المشاركين إنّ مفهوم عدم التدخّل يشوبه سوء فهم جوهري. فللكثيرين، يعني عدمُ التدخّل عدمَ التطفّل في شؤون دول أخرى وعدم الانخراط عسكرياً. لكن هذا لا يعني أنّ الصين لا تُحرّك ساكناً. فقد أرسلت بكين مثلاً قوّات حفظ سلام ودعمت الجهود الدبلوماسية مع كوريا الشمالية وإيران. لكنّ الأهمّ أنّ الصين تُعزّز هذه الخطوات من خلال التعدّدية. وناقش المشاركون من الأمم المتّحدة فكرة ما إذا كانت الصين تنخرط فعلاً بعدم التدخّل، نظراً إلى نفوذها الاقتصادي والسياسي الكبير في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقال الكثير من المشاركين إنّ التزام الصين بعدم التدخّل وهمٌ، فيما قال آخرون إنّ عدم التدخّل يعني عدم التطفّل في شؤون الدول الأخرى وإنّ الصين تمارس هذه السياسة بنجاح. ولهذا السبب تُعارِض الصين التدخّل لتغيير الأنظمة.

وفي ما يخصّ النموذج الاقتصادي الصيني، ناقش المشاركون انتشار تكنولوجيا المراقبة (ودولة المراقبة) والدور الذي تؤدّيه علاقات الصين مع الدول الأخرى في العالم. فبحسب أحد المشاركين، كانت قدرات المراقبة مشمولة في خطط الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني مثلاً. وفي أوزبكستان، عند توقيع عقود مع الشركات الحكومية الصينية، يتمّ شراء تكنولوجيا مراقبة. وفي ما يخصّ ما يُسمّى بتقسيم المهام بين الصين وروسيا، ناقش بعض الخبراء مدى التعاون الفعلي بين البلدَين، إذ يعتقد الكثيرون أنّ هذا ليس تحالفاً بارزاً وما زال بين روسيا والصين الكثيرُ من المنافسة حتّى لو تراصفت مصالحهما غالباً في منتديات مثل مجلس الأمن.

وجرى حوار مهم حول سياسات الصين الأفريقية، ولفت أحد المشاركين أنّ الصين بدأت بالانخراط في أفريقيا على أسس اقتصادية بحتة ثمّ تطوّر هذا الانخراط إلى انخراط متمحور أكثر بكثير حول الأمن، مثلما بيّنت القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي. وقد يكون ذلك درساً لما ستقوم به الصين على الأرجح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأطلق هذا الحوار نقاشاً حول تلك القاعدة، التي قال بعض الزملاء الصينيين إنّ هدفها أساساً دعم جهود مكافحة القرصنة التي وافق عليها مجلس الأمن.

وحول مسألة التدخّل، ذكر أحدهم أنّ الصين تؤمّن بالفعل دعماً أمنياً. مثلاً في العام 2015 بدأت الصين بتقديم دعم أمني للاتّحاد الأفريقي. وتؤمّن الصين دعماً بقيمة 16 مليون دولار تقريباً لتدريب القوات الأفريقية الاحتياطية. وقد صُمّمت هذه القوّات للتدخّل العسكري. وتبعاً لأحد المشاركين، يحدث هذا التدخّل عند وقوع أحداث "غير دستورية" في بعض الدول الأفريقية. وتمّ التشديد على أنّ هذا النوع من التدخّل يرتكز على الجهود الجماعية للدول الأفريقية. ففي العام 2003، عندما تمّ تأسيس الاتّحاد الأفريقي، تمّ إنشاؤه مع مجلس أمن وسلام مُناطٍ بإدارة عمليات التدخّل. وأفضل طريقة للصين لدعم التدخّل هي احترام التوافق بين الدول الأفريقية الذي يأتي من مجلس الأمن والسلام في الاتّحاد الأفريقي. ويمكن أن يمنح ذلك نموذجاً للصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وناقش أحد المتحدّثين هذه النقطة، قائلاً إنّ لأفريقيا مجموعةَ مؤسّسات إقليمية أقوى بكثير من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن الصعب بناء التعاون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب الضعف المؤسّساتي الشديد وغياب الرؤية الجماعية.

أخيراً، ناقش المشاركون خطوات الحكومة الصينية في إقليم شينجيانغ ومعاملتها للمجتمع الإيغوري. وشدّد بعض المتحدّثين على المخاطر الأمنية في شينجيانغ وأهمّية التعاون لمكافحة الإرهاب بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيما أصرّ آخرون على أنّ التقارير الصادرة عن معاملة الحكومة لأقليّاتها المسلمة تضمّن انتهاكات مقلقة لحقوق الإنسان. وسبق أن بدأت هذه التقارير بالإضرار بسمعة الصين لدى شعوب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد تُضعِف التعاون بين الصين والشرق الأوسط أكثر فأكثر إن لم يتحسّن الوضع.

الجلسة الثالثة

التعاون في سياق مبادرة الحزام والطريق: آفاق النمو وعراقيل السياسات والمخاطر الناشئة

السياق

الصين من أكبر الدول المستثمرة اليوم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة تفوق 30 مليار دولار. بيد أنّ تباطؤ الاقتصاد العالمي يولّد تحديات للتعاون الاقتصادي بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فما هي إمكانية الدعم التي يمكن أن يقدّمها نموّ التعاون المالي والاستثماري لدعم مشاريع البنى التحتية وزيادة تكامل القطاع المالي في مبادرة الحزام والطريق في زمن من الضبابية الجيوسياسية والاقتصادية؟ وما دور المؤسّسات المالية الخاصّة والعامّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعراقيل التي تواجهها في خلال هذه الفترة من التوتّرات العالمية والإقليمية المتزايدة؟ علاوة على ذلك، ما تأثير الاحتجاجات الاجتماعية المندلعة في عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في احتمالات النمو والتعاون ضمن مبادرة الحزام والطريق؟

على الرغم من النمو الاقتصادي المتباطئ، الاستثمار الصيني يبقى قوياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حاتم الشنفري

أصبحت الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم للمرّة الأولى في العام 2015، ونصف هذا النفط الخام مصدرُه الشرق الأوسط. وفي العام 2018، انخفض الاستثمار الصيني المباشر، ولا سيّما لعقود البناء، بقيمة مئة مليار دولار، تبعاً للأرقام التي نشرها معهد المشروع الأمريكي (AEI) حول ممارسات الاستثمار العالمية في الصين. وبسبب النمو الاقتصادي الصيني المتباطئ، شهدت كلّ المناطق في العالم تراجعاً في مستويات الاستثمار الصيني. لكنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت الاستثناء. فمنذ انطلاق مبادرة الحزام والطريق في العام 2013 وحتّى العام 2018، كانت أوروبا تتلقّى أعلى الاستثمارات الصينية بحسب المنطقة، تليها أفريقيا جنوب الصحراء ثمّ شرق آسيا فالولايات المتّحدة ثمّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لكن في العام 2018، باتت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرتبة الثانية بعد أوروبا من حيث الاستثمارات، إذ تلقّت أوروبا قرابة 47 مليار دولار في تلك السنة، فيما حظيت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 28 ملياراً، لذا ازداد تركيز الاستثمارات على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كثيراً. ويرتبط هذا الأمر باعتماد الصين المتزايد على نفط الشرق الأوسط. وضمن منطقة الشرق الأوسط، تصدّرت المملكة العربية السعودية القائمةَ للسنوات الأربع عشرة الأخيرة من العام 2005 إلى العام 2018، تليها الإمارات العربية المتّحدة. لكن من العام 2013 (تاريخ انطلاق مبادرة الحزام والطريق) إلى العام 2018، كانت الإمارات العربية المتّحدة المتلقّي الأكبر للاستثمارات الصينية، تليها مصر والمملكة العربية السعودية فإيران والجزائر ثمّ العراق. من ناحية أخرى، تضمّ الدول الخمس عشرة الأولى التي تُصدِّر النفط إلى الصين روسيا في أعلى القائمة، تليها المملكة العربية السعودية. لذا يُعتبر أمن الطاقة شديد الأهمّية للصين. لكن من المهمّ لفت الانتباه إلى أنّ للصين حدوداً أيضاً في مواردها المالية، ويمكن أنّ يحدّ ذلك مبادرة الحزام والطريق. ومن المسائل الأخرى أنّ بطالة الشباب في المنطقة تشكّل تحدياً كبيراً لمبادرة الحزام والطريق. فيمكن أن يؤدّي ذلك إلى عدم استقرار في المنطقة. زد على ذلك أنّ النفوذ الغربي، ولا سيّما من الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة، سيستمرّ بمقاومة النفوذ الصيني. ويمكن أن يشكّل النمو المتراجع في الاقتصاد العالمي، وخصوصاً في سياق جائحة فيروس كورونا المستجدّ العالمية، عاملاً مهماً للغاية. ويمكن أن يفضي ذلك إلى تداعيات متنوّعة. لكن بالإجمال، تدلّ البيانات بوضوح إلى الاستثمار الصيني في المنطقة ازداد، ولا سيّما منذ انطلاق مبادرة الحزام والطريق. بيد أنّ الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست واضحة حيال ما تريده بالضبط من مبادرة الحزام والطريق والصين، لذا لا تستفيد هذه الدول من هذه المبادرة كما يجدر بها.

التحديات أمام التعاون ضمن مبادرة الحزام والطريق بين الصين والدول الخليجية

وو بينغبينغ (Wu Bingbing)

ليست مبادرة حزام واحد طريق واحد مجرّد حزام "واحد" وطريق "واحد"، بل هي تضمّ شبكة من الشراكات والمشاريع. وتضمّ مبادرة الحزام والطريق شراكة بين الصين والدول الخليجية وشراكة استراتيجية شاملة بين الصين والمملكة العربية السعودية (عام 2016) وإيران (عام 2016) والإمارات العربية المتّحدة (عام 2018)، وشراكة استراتيجية مع قطر (عام 2014) والعراق (عام 2015) والكويت (عام 2018) وعمان (2018). وتتضمّن مشاريع مع الدول الخليجية، مثل مدينة الحرير ومشروع الجزر الخمسة في الكويت ومدينة جازان الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ومشروع ميناء الدقم في عمان وميناء خليفة ومدينة خليفة الصناعية في أبوظبي ومشروع ميناء حمد في قطر. وترتكز مبادرة الحزام والطريق على أربعة مجالات أساسية: التصنيع وبناء البنى التحتية والطاقة والتمويل. وتنبع هذه المجالات الأساسية من الخبرة الصينية الممتدّة على أربعين عقداً في إصلاح السياسات والانفتاح الاقتصادي. وتبعاً لورقة السياسة حول العلاقات الصينية العربية التي أصدرتها الصين في العام 2016، ركّزت الصين على معادلة 3+2+1 للتعاون، أي الطاقة زائد المناطق الصناعية وتسهيل الاستثمار زائد الطاقة النووية والطاقة الجديدة وتكنولوجيا الفضاء.

ويواجه التعاون ضمن مبادرة الحزام والطريق بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي تحديات، أوّلها أنّ مواجهة عسكرية ممكنة بين إيران والولايات المتّحدة في منطقة الخليج يمكن أن تهدّد السلام والاستقرار. فمنذ أن انسحبت إدارة ترامب من اتفاقية العمل الشاملة المشتركة في مايو 2018، فرضت الولايات المتّحدة سياسةً من الضغط الأقصى تستهدف قطاعَي الطاقة والمالية الإيرانيين وتحدّ من نفوذ إيران في المنطقة. في المقابل، اعتمدت إيران مقاربة المقاومة القصوى. وشارفت الولايات المتّحدة وإيران على المواجهة العسكرية في يونيو 2019 وفي يناير 2020. وتعمل الولايات المتّحدة على تمديد قرار الأمم المتّحدة الذي يمنع إيران من استيراد أسلحة تقليدية، ممّا يمكنه أن يسبّب المزيد من التوتّر في المنطقة.

ثانياً، تحاول الولايات المتّحدة زيادة منافستها مع الصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تقتصر المنافسة الأمريكية الصينية حالياً بالإجمال على منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعلاقات الثنائية المرتبطة بالتجارة والتكنولوجيا. وتحاول الولايات المتّحدة الضغط على الدول الحليفة لها في منطقة الخليج للحدّ من تعاونها مع الصين. ثالثاً، يمكن أن تؤثّر التغيّرات المحتملة في سلاسل التوريد على التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي. فتحثّ الجائحة الدول الخليجية على التفكير في مسائل سلسلة التوريد وبذل الجهود لبناء قدرة التوريد محلّياً أو لتنويع سلسلة التوريد. ويأتي تحوّل سلسلة التوريد بموازاة توطين اليد العاملة ويضع قيوداً على العمّال الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي. رابعاً، علاوة على ذلك، لقد عزّزت الجائحة توجّه أسعار النفط المنخفضة، ممّا يمكنه أن يضرّ بشكل فادح باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. فأسعار النفط المنخفضة تعني فرص عمل أقلّ وضرائب أعلى وإعانات أقلّ، وهذا مزيج يمكنه أن يؤدّي إلى اضطراب اجتماعي.

وتعتقد الصين أنّ الفيروس لا يفرّق بين الحدود ويشكّل تحدياً دولياً. بناء على ذلك، ينبغي التعامل مع الأزمة من خلال التعاون الدولي. ولا يمكن معالجة التحديات العالمية التي تسبّبها تهديدات تغيّر المناخ والصحّة العامة والأمن غير التقليدي إلا بتعاون دولي أوثق. وتنبغي تقوية المؤسّسات الدولية، ومن بينها الأمم المتّحدة ومجموعة العشرين ومنظّمة الصحّة العالمية. وتحثّ الصين أيضاً على مفهوم مجتمع من الصحّة المشتركة للبشرية، كاستجابة للجائحة، وتشير إلى أنّ لقاح فيروس كورونا المستجدّ ينبغي أن يكون سلعة عامة للبشرية جمعاء.

النقاش

تمحورت النقاشات حول المخاوف إزاء ما يُسمّى "أفخاخ الديون" وكيف يعمل الصينيون على تحقيق أهدافهم التنموية. وتمّ الإقرار بالمشاكل التي تشوب مبادرة الحزام والطريق، على غرار مسائل الديون وتفضيل العمّال الصينيين على المحلّيين. علاوة على ذلك، لفت المشاركون الانتباه إلى أنّ الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي كليهما يتباطآن. ويمكن أن يهدّد ذلك استثمارات مبادرة الحزام والطريق. وتمّ طرح أسئلة مهمّة حول كيفية جعل المبادرة مفيدة أكثر لكلّ الأطراف. وطُرحت أسئلة أيضاً حول الطريقة التي تستطيع فيها الصين مقاومة النفوذ الأمريكي في المالية العالمية. وبرز توافق بأنّ دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه أزمات اقتصادية مرتبطة بالنمو الضعيف والبطالة المرتفعة ومعدّلات الفقر العالية وأنّه لا بدّ من اللجوء إلى حلول طويلة الأمد لمعالجة هذه التحديات.

وأشار بعض المتحدّثين إلى ما سُمّي "الموجة الخامسة من الانتقال الصناعي"، التي قد تسبّبها إعادة التصحيح الصناعية الصينية. ويعني ذلك أنّه سينبغي نقل الكثير من الصناعات خارج الصين إلى دول أخرى لكي تصمد. فأصبح السؤال عندئذ: هل دول الشرق الأوسط جاهزة لاستقبال هذه الصناعات المُنتقِلة؟ وقال بعض المشاركين إنّ هذا سيساعد على معرفة ما إذا كانت قادرة على مواجهة أزماتها

الاقتصادية. وسلّط النقاش الضوء أيضاً على تجربة التحوّل الصناعي الصيني وكيف تلقّى في بدايته دعماً من استثمارات أجنبية ضخمة من اليابان والولايات المتّحدة وأوروبا وغيرها من المناطق. وبرز توافق أيضاً على حاجة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إنشاء مؤسّسات أفضل على المستويَين الوطني والإقليمي. وتريد الصين استخدام تجربتها الخاصة في التجارة والتكامل الاقتصادي العالمي من خلال مبادرة الحزام والطريق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكنّ العوائق الأكبر، بحسب بعض المشاركين، هي غياب البنية التحتية الكافية وغياب الآليات المؤسّساتية للتعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقال البعض إنّ مبادرة الحزام والطريق غير كافية، فيما شدّد آخرون على إمكانية الوصول إلى تعاون أكبر من خلال منتدى التعاون الصيني العربي.

ونشأ نقاش مهمّ حول بيانات الاستثمار الصينية. وأشار الزملاء الصينيّون إلى أنّه فيما يزداد الاستثمار بالإجمال، تشهد بنية الاستثمارات تغيّراً. فقد تراجعت استثمارات الصين في بعض الدول والقطاعات. وقال بعض المشاركين إنّ الصين قادرة على تأدية دور أكبر لحماية مصالحها الاقتصادية، ولدعم الدول الخليجية أيضاً. مثلاً، في وسع الصين العمل كوسيط في أزمة مجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك، بإمكان الصين دعم قيام تعاون أفضل في مجال التعاون بشأن أسعار النفط وفي التنسيق الروسي السعودي بالتحديد. وشدّد مشاركون آخرون من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنّه ينبغي على بلادهم الإقلاع عن التفكير في أنّ الحلول لمشاكلهم كافّة ستأتي بها القوى الخارجية. وطرح المشاركون أسئلة حول مبادرة الحزام والطريق وآراء الصين حول الانتقال السياسي والأمن المتبادل والعلاقات الصينية الإيرانية. وفي ما يخصّ العمليّة الانتقالية السياسية، أعاد المشاركون التشديد على التزام الصين بعدم التدخّل والحياد والانتقال السلمي.

ووُصفت العلاقة بين الصين وإيران بالضرورية. فقد كانت الصين ناشطة في مجموعة 5+1 ودعمت بشكل كبير عملية التفاوض للاتفاق النووي الإيراني (اتفاقية العمل الشاملة المشتركة) الذي ما زالت الصين تدعمه. ومن المسائل الجيوسياسية الأكثر إلحاحاً في الوقت الراهن كيفية إقناع ترامب بأنّ المفاوضات والعلاقات الأمريكية الإيرانية الأفضل مفيدة. وقال أحد المشاركين إنّ الصين قادرة على الاستغناء عن النفط الإيراني، فنسبته أقلّ من 10 في المئة، و5 في المئة بعد العقوبات. علاوة على ذلك، شدّد المتحدّثون على أنّ الصين مركّزة على المحافظة على سياسة خارجية مستقلّة أكثر منه على النفط. وللحرص على تأمين أقصى مستوى من أمن الطاقة، لا تتعامل الصين مع جهة واحدة. ولهذا السبب للصين عدّة شراكات وترفض الانحياز لأيّ جهة.

الجلسة الرابعة

المعلومات والدفاع: الفرص والمخاطر في التعاون الأمني

السياق

يتطرّق الكتاب الأبيض الذي أصدرته الصين عن الدفاع في العام 2019 إلى توسيع القدرات العسكرية وتكنولوجيا الأسلحة الصينية، فضلاً عن زيادة الاستثمارات في مجال التعاون الأمني. ويشكّل طريق الحرير الرقمي وبناء بنية تحتية تكنولوجيّة عنصراً أساسياً من مبادرة الحزام والطريق، ويشمل ذلك المصالح التجارية والأمنية على حدّ سواء. فما هي الفرص والمخاطر في المزيد من التعاون الأمني في مجال تكنولوجيا المعلومات والدفاع في سياقٍ من الاضطراب الجيوسياسي والمخاوف حول الأمن الإقليمي والمراقبة وسيادة البيانات؟

الاستثمارات الصينية في البنية التحتية الرقمية مدعاة للقلق

بسمة المومني

قد يكون سعي الصين للتميّز في مجالات الترابط الرقمي والبنية التحتية التكنولوجية، ولا سيّما لارتباطها بالذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا اتّصالات الجيل الخامس، إنجازاً قومياً للصين، لكنّه يطرح مخاوف متنامية في الشرق الأوسط، ولا سيّما للحرّيات المدنية.

لا شكّ في أنّ الصين رائدة عالمية في تكنولوجيا اتّصالات الجيل الخامس وستتبوّأ الصدارة قريباً في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. ويتمّ تسهيل التقدّم في تكنولوجيا اتّصالات الجيل الخامس من خلال الدعم الصيني القوي لشركة هواوي، وهي شركة لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات تزعم الحكومة أنّها كيان مستقلّ. بيد أنّ لكبار المدراء التنفيذيين في الشركة صلات وثيقة، إن لم تكن تكافلية، مع الحزب الشيوعي الصيني. نتيجة لذلك، يصعب النظر إلى هواوي على أنّها شركة مستقلّة فعلاً خالية من التدخّل أو النفوذ الحكومي. وتبرز مخاوف حقيقية من أنّه في الوقت الذي تبني فيه الصين تكنولوجيا اتصالات الجيل الخامس هذه في الشرق الأوسط، ستحظى شركات مثل هواوي بطريقة سرّية لجمع معلومات عن الناشطين السياسيين يمكن تشاركها مع سلطات حكومية قمعية.

ومع عدد سكّان يناهز ملياري شخص، تتحلّى الصين بأفضلية كبيرة في نقاط البيانات المجمّعة، ممّا يسهّل التعلّم الآلي والذكاء الاصطناعي. علاوة على ذلك، يسمح النظام السياسي المركزي في الصين بفرض مراقبة رقمية على المواطنين وجمع بياناتهم، وهذه خطوة صعبة للغاية للديمقراطيات الليبرالية التي تتحلّى بحمايات قوّية للحرّيات المدنية، ولا سيّما في ما يخصّ خصوصية البيانات. بيد أنّ اللجوء إلى المراقبة الرقمية، ولا سيّما في منطقة شينجيانغ المضطربة، حيث بيّنت التقارير أنّ الصين تراقب عن كثب أقليّة الإيغور الإثنية، لا يبشّر بالخير للمواطنين الشرق أوسطيين. فالكثير من الدول في الشرق الأوسط تجارب ناشئة في التحرّر السياسي وفيها مجتمع مدني ناشط يخضع لمراقبة الجهاز الأمني المستمرّة. والقليل من هذه الدول، لا بل ربّما لا دولة منها، أنظمةٌ ديمقراطية ليبرالية وحرّة بالكامل. ويشكّل استعداد الصين (بأسلوب مماثل لدول مثل إسرائيل) لبيع أنظمة مراقبة رقمية لحكومات الشرق الأوسط أمراً غير سليم للأنظمة السياسية الإقليمية ولشعوبها.

وقد تصوّر الحكومة الصينية طريق الحرير الرقمي ومبادرة الحزام والطريق المرغوبة جدّاً التي أطلقها الرئيس شي جين بينغ (Xi Jinping) على أنّهما استثمار جيّد ومساعدة اقتصادية إنمائية ودعم لقدرات اتّصال الشبكة في الدول الأخرى. لكن تبرز مخاوف مُبرَّرة أنّ استثمارات البنى التحتية تحضّر الأسس للمساس المستمرّ بالحرّيات المدنية في الشرق

الأوسط. وسوف تُسرّع تداعيات فيروس كورونا المستجدّ العرض والطلب حيال تكنولوجيات المراقبة، التي يمكن أن تسهّلها استثمارات البنى التحتية المخصّصة لتكنولوجيا اتصالات الجيل الخامس. ومن الأمثلة على ذلك اللجوءُ إلى تطبيقات اقتفاء أثر مخالطي المصابين التي تهدف إلى تحديد الحالات الإيجابية المصابة بفيروس كورونا المستجدّ وتحذير الآخرين منها. وتُعتبر مقاربة الصين لتكنولوجيا اقتفاء الأثر هذه شديدة القسوة والترويج لها في الشرق الأوسط مدعاة قلق.

يتعرّض النظام الدولي الليبرالي لهجوم من داخله بفضل بروز الشعبويين القوميين الذين يركّزون على الداخل وينسحبون من الشؤون العالمية. بالتالي، ما من قوى موازِنة طبيعية للطموحات الصينية الناشئة. ويعني ذلك أنّ عدداً كبيراً من مجموعات المجتمع المدني في الشرق الأوسط، التي كانت لها في السابق جهاتٌ داعمة قوية في العالم الديمقراطي الليبرالي، بات وحيداً. ولا يبشّر ذلك بالخير للتنمية الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو أمر مقلق لكلّ المعنيّين بجهود التحرير السياسي بعد الربيع العربي.

أهمّية التعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكافحة الإرهاب

وانغ شين (Wang Zhen)

لم يولِ المجتمع الدولي انتباهاً كافياً للتعاون بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكافحة الإرهاب. وقد بدأ هذا التعاون بعد هجمات 11 سبتمبر، وينبع الدافع خلفها من المصالح الأمنية المشتركة بين الجهتَين. أولاً، الصين ودول الشرق الأوسط كلتاهما ضحايا الإرهاب الدولي. فلطالما عانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نشاطات إرهابية دولية. ويمكن تحديد عدّة أنواع من الإرهاب في المنطقة، وتتراوح من الإرهاب العنصري وإرهاب الانقسامات الإثنية إلى الإرهاب الجهادي عبر الدول وغيرها.

في المقابل، تواجه الصين إجمالاً نوعَين من الإرهاب، الأول هو النشاطات الإرهابية التي يسبّبها الانفصاليون الإثنيون المحلّيون. فقد ارتكب الانفصاليون القوميون والمتطرّفون الدينيون الآلاف من أعمال العنف في شينجيانغ وفي أرجاء الصين من العام 1990 إلى نهاية العام 2016. أما النوع الثاني فهو النشاطات الإرهابية الدولية التي تُهدّد المصالح الصينية في الخارج. فمع توسّع الحضور الصيني عبر البحار، تزداد هذه المخاطر بسرعة. ففي نوفمبر 2005، قُتل ثلاثة عناصر من جامعة الدفاع الوطني الصيني في هجوم انتحاري في فندق حياة في عمّان، الأردن. وفي 30 أغسطس 2016، ارتطمت شاحنة يقودها انتحاري بالسفارة الصينية في بيشكيك، قيرغيزستان، فتسبّبت بانفجار أدّى إلى إصابة ثلاثة موظّفين في السفارة بجروح.

ثانياً، تحمّلت الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على حدّ سواء كلفة الحرب العالمية على الإرهاب. ولا تشمل هذه التكاليف الضحايا والخسائر الاقتصادية الظاهرة فحسب، بل خطر ردود الفعل الإرهابية أيضاً. ويشكّل ردّ الفعل الإرهابي عنصر كلفة بارزاً تتحمّله عدّة دول نامية بعد مشاركتها في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد تخطّى متوسّط الهجمات الإرهابية الشهري في السنوات الأخيرة الهجمات التي سبقت 11 سبتمبر بفارق كبير. وقد وقعت أكثريّتها في الدول النامية. وتعاني هذه الدول النامية عادة أكثر جرّاء الهجمات الإرهابية، بسبب قدراتها الضعيفة في مكافحة الإرهاب والاستجابة للطوارئ.

وقد تمّ غضّ النظر عن التعاون بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكافحة الإرهاب بسبب العوامل التالية: أولاً، على الرغم من أنّ الصين لا تعارض الهجمات العسكرية على الأهداف الإرهابية، هي تعارض التشديد الزائد على الوسائل العسكرية في المعركة الدولية ضدّ الإرهاب. فالصين تُشدِّد أكثر على القضاء على الفقر الاجتماعي من خلال التنمية الاقتصادية كمكوّن أساسي في استراتيجيّتها لمكافحة الإرهاب. ثانياً، تميل الصين إلى اعتماد مقاربة ثنائية غير علنية للتعاون في مكافحة الإرهاب. مثلاً تَركّز التعاون بين الصين وبعض الدول العربية النفطية أساساً على تبادل المعلومات الاستخباراتية حول القوّات الجهادية عبر الدولية، إلى جانب الدعم السياسي الدولي لمحاربة التطرّف. بالمقارنة، التعاون في مكافحة الإرهاب بين الصين ودول مثل مصر وسوريا والسودان لا يشمل بناء القدرات وتدريب الموظّفين ودعم معدّات مكافحة الإرهاب فحسب، بل تشاطر المعرفة في مجالات التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والتطرّف أيضاً.

بيد أنّ أمام التعاون بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكافحة الإرهاب بعضَ العوائق. أولاً، تتّخذ الجهتان أحياناً مواقف مختلفة حول بعض مناطق الصراع البارزة. فلطالما اعتمدت الصين مثلاً مبدأ عدم التدخّل في التعامل مع الحرب الأهلية السورية. فكدولة نامية عانت الاستيطان والاجتياح، ليس للصين النية بالتدخّل في شؤون الدول الأخرى الداخلية وتصرّ على احترام استقلالها وسيادتها. لكن أساءت بعض الدول العربية فهم هذه السياسية. ويبرهن تطوّر الأوضاع اللاحق في سوريا أنّ تدخّل القوّات الخارجية لم يمنح الشعب السوري السلام والازدهار، بل تطوّرت الاختلافات السياسية الداخلية في سوريا إلى حرب بالوكالة. أخيراً، بين الجهتَين سوء فهم وانعدام تواصل. ففي الصين مثلاً، معظم الناس لا يعرفون الكثير عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتقاليد الإسلامية فيها، وفي العالم العربي، معرفة الناس ضئيلة بشأن المجتمع المسلم في الصين وتقاليده المختلفة.

وفي السنوات الأخيرة، ردّدت عدّة دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسائل إعلامية ناطقة باللغة العربية الانتقاد الذي توجّهه

الدول الغربية إلى سياسة الصين في شينجيانغ. بيد أنّهم لا يعرفون الكثير عن الوضع في شينجيانغ والصين ككلّ. فالكثيرون يجهلون أنّ الحكومة الصينية تستثمر بكثرة في شينجيانغ وتقدّم الأموال للتنمية والحدّ من الفقر. مثلاً، تشكّل إعانات الحكومة المركزية قرابة 60 في المئة (332,23 مليار رنمينبي) من عائدات ميزانية شينجيانغ في العام 2019، فضلاً عن عدّة برامج دعم من الأقاليم الأخرى. علاوة على ذلك، يسافر كلّ سنة إلى تلك المنطقة عشرات الآلاف من المدرّسين والأطباء والمهندسين والعلماء والعمّال لدعم الاقتصادات المحلّية وتشييد البنية التحتية. وهذا القدر من المساعدة الواسعة النطاق غير مسبوق، لكنّه لم يتلقَّ أيّ انتباه من المجتمع الدولي.

النقاش

اتّسم الحوار بنقاشٍ حادّ حول البنية التحتية الرقمية في مبادرة الحزام والطريق وتكنولوجيا المراقبة ودور هواوي في نشر تكنولوجيا اتصالات الجيل الخامس في أرجاء العالم والتقارير حول المراقبة العامّة وانتهاكات حقوق الإنسان التي تجري في شينجيانغ. وتمّ التأكيد على أنّ طريق الحرير الرقمي يشكل منحى لا يتجزّأ من رؤية الصين لمبادرة الحزام والطريق. وتمّ التشديد على القيمة الهائلة للبيانات الشاملة وضرورة وضع إطار عمل تنظيمي. وسلّط المشاركون الضوء على النظام الأوروبي العام لحماية البيانات (GDPR) وعلى الطريقة التي يُصعِّب فيها إطار العمل هذا على الشركات أن تبيع البيانات. وتحدّث خبير صيني في البيانات والبنية التحتية الرقمية عن إنشاء إدارة المجال السيبراني الصينية (CAC) في العام 2014 كآلية لحماية الأمن السيبراني. وفي العام 2017، وضعت الصين قانون الأمن السيبراني، ومن المتوقّع صدور قانون آخر حول حماية المعلومات الشخصية. وبرز حوار كبير حول المدى الذي وصلت إليه الشركات الصينية في جعل الأمن السيبراني مدمجاً في عملياتها. وحلّل المشاركون عناصر من المحادثات التجارية بين الصين والولايات المتّحدة. وأعرب متحدّثون عن قلقهم حيال الملكية الفكرية ومن أن عمليات نقل التكنولوجيا تتمّ على حساب الكثير من شركات التكنولوجيا الأمريكية وملكيّاتها الفكرية.

وتبرز منافسة شديدة حول مجال تكنولوجيا المراقبة. وأجّجت الهيمنة الصينية في قطاع اتصالات الجيل الخامس، إلى جانب الجدل حول هواوي وأمن البيانات، حواراً محتدماً. فقال بعض المتحدّثين إنّ هواوي تضمن الأمن وحماية البيانات. فقد أسّست هذه الشركة مركزاً لتقييم الأمن السيبراني وسمحت للحكومة البريطانية بالتدقيق بأمورها. وأشار بعض المشاركين إلى أنّ هواوي تقوم بهذا الأمر لكسب الثقة، لذا تساءل الكثيرون عن سبب استمرار الدول بصدّها. وقالوا إنّهم لم يروا دليلاً على خروقات للبيانات من هواوي. لدحض ذلك، تحاور المتناقشون حول ما إذا ينبغي اعتبار الشركة كياناً خاصاً مستقلاً عن الدولة، نظراً إلى طبيعة النظام السياسي الصيني والعلاقات بين هواوي والحزب الشيوعي الصيني. واستنكر آخرون هذا الافتراض وسلّطوا الضوء على الفارق بين الشركات المملوكة من الدولة والشركات ذات الملكية الخاصّة في الصين. وتطرّق الكثيرون أيضاً إلى أهمّية هواوي في نشر تكنولوجيا اتصالات الجيل الخامس. وينطبق هذا الأمر إلى حدّ بعيد على صناعات التكنولوجيا المتقدّمة في الدول الخليجية، على غرار تكنولوجيا اتصالات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي. وذكّر أحدهم الحضور بأنّ هواوي تُبرم معظم عقودها التجارية في أوروبا، مع دول حليفة للولايات المتّحدة.

وشكّل موضوع شينجيانغ أيضاً محلّ نزاع شديد من خلال وجهات نظر مختلفة. وناقش المشاركون مسألة انتهاكات حقوق الإنسان والمراقبة الشاملة وعمليّات مكافحة الإرهاب والتنمية الاقتصادية. واختُتمت الجلسة بالإقرار بأنّ الحكومة الصينية ارتكبت أخطاء في التعامل مع شينجيانغ. فقد أجّج غياب الشفافية حول سياسات الحزب الشيوعي الصيني في شينجيانغ المخاوف حيال ما يجري هناك. وأقرّ أحد المشاركين أنّ الحكومة الصينية ارتكبت أخطاء عبر عدم السماح للصحافيين بزيارة شينجيانغ وأنّ هذا الأمر دفع بالحكومة لتتّخذ موقفاً دفاعياً.

الجلسة الخامسة

أمن الطاقة وتغيّر المناخ: الاعتماد المتبادل والمنافسة والتهديدات

السياق

الطاقة عامل دافع أساسي وطويل المدى للتعاون بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم وتستورد قرابة نصف نفطها من الشرق الأوسط. والصين وعدّة دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي من بين أكبر الدول الباعثة لثاني أكسيد الكربون. وفي زمن من الغموض الجيوسياسي الكبير، كيف تتخطّى مبادرة الحزام والطريق التهديدات على إمدادات الطاقة والبيئة؟ لقد توسّع التعاون في مجال الطاقة ليتخطّى الوقود الأحفوري إلى حدّ بعيد وبات يضمّ مجموعة متنامية من الموارد المتجدّدة وغير المتجدّدة والتكنولوجيا والبنية التحتية في مختلف مسارات مبادرة الحزام والطريق، ممّا يؤدّي إلى ظهور تحديات اقتصادية وجيوسياسية. فكيف بإمكان الصين ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الحرص على أمن الطاقة والمحافظة على الأمن العالمي ومحاربة تغيّر المناخ.

تداعيات فيروس كورونا المستجدّ على التجارة الدولية والأمن البيئي

حسن حكيميان

لقد جعَلَنا امتداد جائحة فيروس كورونا المستجدّ العالمية وحدّتها نركّز حُكماً على نتائجها على الصحّة العامة وتكاليفها الاقتصادية المباشرة. لكنّ للمسألة تداعيات هيكلية مهمّة أخرى على الاقتصاد العالمي عموماً مع تأثيرات دائمة على الأرجح في أساليب الحياة لا ينبغي تجاهلها.

ومن بين هذه المجالات نمط التجارة الدولية، وبالتحديد أكثر، سلسلة التوريد العالمية التي كانت محور نموذج العولمة في العقود القليلة الماضية. وكاقتصاد منخفض الكلفة، استفادت الصين من الشركات التي تريد الاستحصال على موادّها من أماكن بعيدة بهدف التقليل من تكاليف التخزين التي تتكبّدها. لكنّ نموذج المخزون الضيّق في الوقت المناسب هذا كان أداؤه جيداً في ظلّ نظام تجارة عالمي يعمل بسلاسة ومن دون عراقيل خطيرة. وكان في وسع الصين أيضاً، من جهتها، الاعتماد على تلبية حاجاتها الملحّة من الطاقة من خلال كميّات كبيرة من النفط المستورد من الشرق الأوسط وأماكن أخرى.

بيد أنّ الجائحة وضعت هذا النموذج قيد الامتحان وأوصلت إلى أقصى الحدود منطق الاستحصال على المواد بكلفة أقلّ من دون التفكير في الأمن اليومي لهذه الإمدادات. ومع دخول المزيد من الاقتصادات في حالة الإغلاق، انتشرت حكايات عن عراقيل في الإنتاج في أماكن بعيدة مترابطة بواسطة شبكة معقّدة من سلاسل توريد القطع والمكوّنات. فقد عرقل الإغلاق في إيطاليا مثلاً صناعة الموضة العالمية وواجه المصنّعون الفيتناميون، من الأجهزة الإلكترونية إلى الأنسجة والأحذية، عراقيل في سلسلة التوريد من الصين. واكتشفت الهند، من جهتها، فرصاً جديدة في الصناعات الكيميائية والدوائية، إذ حثّت الأزمة الشركات على تنويع موارد إمداداتها لتشمل بلاداً غير الصين في فترة الإغلاق التي طبّقتها.

لكنّ هذه المحاولة لتنويع الشركاء التجاريين تسري بالاتّجاهين. فالصين تعتمد على الشرق الأوسط لأكثر من نصف حاجاتها من الطاقة وهي بحاجة إلى أن تحرص على عدم مواجهة عراقيل مماثلة في التوريد. بالتالي، كان إنشاء علاقات مرتبطة بالطاقة مع أكبر قدر ممكن من الدول والمناطق هدفاً للصين منذ زمن. وقد زادت الجائحة من هذا الوضع الملحّ باتّجاه مزدوج الوجهة: فالصين وشركاؤها التجاريون على حدّ سواء سيكونون حريصين أكثر على أمن إمداداتهم في السنوات المقبلة.

وللصين، قد يفتح عصر ما بعد فيروس كورونا المستجدّ المجال أمام فرص وتهديدات على حدّ سواء نظراً إلى الترتيبات الجديدة الناشئة في سلاسل التوريد وفي القومية الاقتصادية الناهضة والمتزايدة في الكثير من الدول

الغربية، التي ستستمرّ على الأرجح بعد الجائحة. لكن للشرق الأوسط، يمكن أن تكون التحديات أخطر لأنّ أسعار النفط المنخفضة ستستمرّ على الأرجح. ويمكن أن يؤدّي ذلك إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي عموماً.

وتشكّل العلاقة بين الاستدامة البيئية ووتيرة النشاط الاقتصادي نتيجة ثانية للجائحة. فمن النتائج المعروفة للإغلاق انخفاض كبير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحسّن نوعية الهواء في العواصم المكتظّة. ومع أنّ عمر هذا التحسّن سيكون قصيراً، يذكّر هذا الدليل المشجّع بالحاجة إلى الوصول إلى التوازن المناسب بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي. ويشكّل قرار الحزب الشيوعي الصيني في مؤتمره السنوي الأخير في مايو 2020 بتغيير التقاليد من خلال الامتناع عن تحديد هدف للنمو الاقتصادي تذكيراً بالطريقة التي تطرح فيها حاجاتُ الصمود الملائمة أسئلةً صعبة حول جدوى المحافظة على أهداف طموحة لمستويات المعيشة.

التعاون بين الصين ومجلس التعاون الخليجي قبل الجائحة وبعدها

سان شيا (Sun Xia)

بين الصين والشرق الأوسط اعتماد متبادل كبير في مجال الطاقة. فقد استثمرت الصين الكثير في قطاع الطاقة (يتركّز أكثر من 80 في المئة من الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة). والصين أكبر مستورد للطاقة من منطقة الخليج. ومن خلال مبادرة الحزام والطريق، استثمرت الصين أيضاً بالطاقة والتنمية الخضراوين. ولفهم الوقائع الراهنة لأمن الطاقة وتغيّر المناخ على أكمل وجه، من المهمّ فهم ضروريات الأمن غير التقليدي، على غرار البيئة وتغيّر المناخ، والأمن التقليدي، على غرار الإرهاب والجريمة عبر الدولية، على حدّ سواء. وينبغي بنا أن نشجّع بقوّة على المزيد من التعاون في الأمن غير التقليدي. وتحاول الصين تأدية دور أكثر نشاطاً في التخفيف من التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية في منطقة الخليج. لكن كيف سترى الدول الأخرى دور الصين في أمن الخليج؟ فإن كانت الصين ستؤدّي دوراً فاعلاً، فقد يتسبّب ذلك بردّ فعل لدى الدول الأخرى. وفي حال أُرغمت الصين على اختيار جهة في الصراعات الإقليمية (مع أنّ ذلك لن يحدث على الأرجح بسبب مبدأ عدم التدخّل)، يمكن أن يتسبّب ذلك بردّ فعل كبير. لذا ينبغي على الصين أن تحافظ على موقفها المحايد في المنطقة لكي تتمكّن من تأدية دورٍ وسيط، فهذه دبلوماسية جيّدة.

لقد عرقلت جائحة فيروس كورونا المستجدّ جهود بناء المزيد من منصّات التعاون في مجال الطاقة بين الجهات المستورِدة والمصدِّرة. فلا شكّ في أنّ إجراءات الإغلاق تؤثّر في النشاطات الاقتصادية العالمية والطلب على الطاقة وأسعار النفط الخام. ومع أنّ منظّمة أوبك بلس توصّلت إلى اتفاقية تاريخية للحدّ من الإنتاج في أبريل، ما زالت أسعار النفط الخام منخفضة. فرزحت الدول المُصدِّرة للنفط والغاز تحت ضغط غير معهود في وجه انخفاض لا سابق له في أسعار الطاقة. لكنّ للأزمة أوجهاً إيجابية أيضاً. مثلاً تستغلّ الصين والدول الآسيوية المستورِدة الأخرى الفرصة لإنشاء احتياطاتها الاستراتيجية من النفط. ومن جهة الدول المصدّرة، أعطت الموجة الجديدة من أسعار النفط المنخفضة والأزمة الاقتصادية الدولَ الخليجية عاملاً دافعاً آخر لتطبيق إصلاحات التنويع الاقتصادي.

ومقارنة بالدول المورّدة الأخرى، ما زالت الدول الخليجية تتحلّى بأفضلية التحلّي بنفط خام خفيف عالي الجودة لقاء تكاليف إنتاج منخفضة في السوق العالمية. لكن سيبرز تغييراً جوهرياً في الاعتماد المتبادل بين الدول المستورِدة والدول المصدِّرة بعد فيروس كورونا المستجدّ. فسيشهد زمن ما بعد الجائحة اعتماد الدول الشرق أوسطية المتزايد على الصين وأسواق الطاقة الآسيوية الأخرى. وبعد خروج الطاقة غير التقليدية مثل النفط الصخري والرمل النفطي من السوق بسبب حرب الأسعار، ستتوسّع حصّة الدول الخليجية في السوق. لكن عندما يعود سعر النفط إلى الارتفاع وتعود أنواع الطاقة غير التقليدية، سيستمرّ النفط الخليجي بالتنافس مع أنواع الطاقة غير التقليدية الأخرى وستتراجع حصّته في السوق من جديد. علاوة على ذلك، التغييرات في أساليب الحياة بسبب الإغلاق والانتقال من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجدّدة بسبب مستويات أدنى من التساهل في مسألتَي الاحترار العالمي والتلوّث ستضع ضغطاً اقتصادياً كبيراً على الدول التي تعوّل على العائدات النفطية، حتّى على الدول ذات الإنتاج بالكلفة الدنيا كالدول الخليجية.

بالتالي، علاوة على أهمّية المنافسة في السوق، ينبغي أن تسرّع الدول الخليجية تحوّلها الاقتصادي وإصلاحاتها الاجتماعية للتخلّص من اعتمادها على الإيرادات النفطية. وستتابع جهود الولايات المتّحدة لـ"الانفصال" ونفور الصين النسبي من أوروبا بدفع الصين نحو الشرق الأوسط والمناطق الأخرى التي قد تتشاطر مع الصين مصالح سياسية واقتصادية مشتركة أكثر. وستستمرّ المشاريع المالية والإنمائية الضخمة في مبادرة الحزام والطريق بمنح الشرق الأوسط رؤوس الأموال والطاقة النووية وتكنولوجيا الطاقة المتجدّدة اللازمة. ويمكّن التأكيد على أنّ الدول الشرق أوسطية هي أفضل الجهات المتعاونة مع الصين على المديَين القصير والطويل. وستصبح مستويات التعاون بين الصين والدول الخليجية في أسواق الأطراف الثالثة في مجالات الاستثمار في البنى التحتية وتطوير الطاقة المتجدّدة وتطوير السياحة والزراعة وصناعات التكنولوجيا المتقدّمة أقوى ممّا كانت عليه في الفترة التي سبقت الجائحة.

النقاش

تمحور النقاش حول التغيّر الهائل في سوق الطاقة العالمية على مدى العقد المنصرم بسبب بروز الولايات المتّحدة، التي تصدّرت قائمة الدول

المنتجة للنفط أمام روسيا والمملكة العربية السعودية. فقد حقّقت الولايات المتّحدة هدفها بالحدّ من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط. مع ذلك، ما زال الشرق الأوسط جزءاً بارزاً من معادلة الطاقة في أرجاء العالم. فما زالت المنطقة تستأثر بأقلّ بقليل من كلّ احتياطيات النفط وأكثر بقليل من ثلث التجارة الإجمالية. لهذا السبب، قال متحدّثٌ إنّ الشرق الأوسط لن يشهد على الأرجح تراجعاً سريعاً في أهمّيته. فاعتماد الصين على الطاقة الآتية من هذه المنطقة ضخم للغاية. ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسؤولة عن أكثر من نصف احتياجات الصين من الطاقة. وقد تراجعت الاستثمارات الصينية في ممرّات مبادرة الحزام والطريق الستّة كلّها في العام 2019، ما عدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشهد الحوار إجماعاً حول دور الصين كواحدة من أهمّ الجهات المستثمرة في الطاقة المتجدّدة وحول موقعها كأكبر جهة ملوّثة في العالم (ومستوردة للفحم). وركّز النقاش على الطرق التي تجعل مبادرة الحزام والطريق مستدامة بيئياً أكثر، فضلاً عن طريقة دعم الدول الخليجية وإصلاحات التنويع الاقتصادي فيها. وبرز توافق كبير حول الحاجة إلى إنشاء روابط أفضل بين الصين ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجالات خارج قطاع الطاقة.

وطُرحت أسئلة مهمّة، أبرزها كيف ينبغي على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دمج مشاريعها الإنمائية في إطار عمل مبادرة الحزام والطريق؟ لكن برزت مخاوف من أنّ الولايات المتّحدة ستشكّل تحدياً كبيراً أمام المزيد من التعاون، ولا سيّما التعاون بين الصين ومجلس التعاون الخليجي في مجال الطاقة. وتساءل عضو آخر في اللجنة ما إذا شعرت الصين ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأثر الحوارات في الولايات المتّحدة حول الاتفاق الأخضر الجديد وإن كانت المخاوف المتزايدة حول تغيّر المناخ تؤثّر في المشاريع الإنمائية لمبادرة الحزام والطريق ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ولفت أحد المتحدّثين الانتباه إلى المخاوف إزاء ذروة الطلب. وتبيّن أنّ هذا التعليق شديد التبصّر نظراً إلى تأثير الجائحة العالمية على استهلاك الطاقة بعد ورشة العمل. فقد انهار الطلب وانخفضت أسعار النفط إلى مستويات تاريخية. وشدّد هذا الشخص ذاته على المنافسة المتزايدة بين مورّدي الغاز والنفط في السوق الآسيوية. وقيل أيضاً إنّه ينبغي الانتباه إلى أمن تصدير النفط والغاز، فأمن الدول الشرق أوسطية المصدِّرة، أو الجهات المورّدة، غاية في الأهمّية في يومنا هذا.

ثمّ انتقل الحديث نحو التفريق بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الغنية بالنفط وغير الغنية بالنفط. وركّز بعض المشاركين على حاجة الدول الغنية بالنفط إلى مضاعفة جهود التنويع خارج قطاع النفط والغاز، فيما تحتاج الدول غير الغنية بالنفط إلى تطوير الصناعة وتنويعها. وشدّد أحد المشاركين على أنّه، خارج منطقة الخليج، تواجه دول مثل العراق وليبيا والجزائر صعوبة في تأمين الأموال لزيادة إنتاج النفط والغاز. ويتمّ كذلك استخدام التجارة والاستثمار كسلاح في عدد من الدول في المنطقة.

ووصف المشاركون كيف أنّ الصين لا تُنشئ دبلوماسية الطاقة إلا في حال وجود علاقة سياسية متينة. أما في ما يخصّ مسألة عدم التدخّل، قال بعض المحاورين إنّه ينبغي على الصين تعزيز أمن الطاقة وإنّ أفضل طريقة لتحقيق ذلك هو عبر تطوير علاقات سياسية مبنيّة على مبدأ عدم التدخّل. واعتبر أحد المتحدّثين سياسة عدم تدخّل الصين في إيران نموذجاً لأنّ ذلك يسمح بقيام تعاون بين الصين وإيران في مجال الطاقة. وبرز إقرار أنّ الصين لا يمكنها اعتماد هذا المبدأ دائماً في أماكن أخرى، مثل شمال شرق آسيا، ولكن أعرب كثيرون عن رأيهم بأنّ الصين قادرة أن تكون محايدة في الشرق الأوسط بطرقٍ غير ممكنة في مناطق أخرى.

الجلسة السادسة

تأثير القوة الناعمة الصينية وحدودها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

السياق

سعت الصين لزيادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر تشييد المدارس والمراكز الثقافية الصينية في دول مختلفة، وعبر استضافة أعداد متزايدة من الطلاب من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الجامعات الصينية. وتشكّل زيادة السياحة والتعليم والتدريب على اللغة والتواصل بين الشعوب جزءاً لا يتجزّأ من مبادرة الحزام والطريق. لكنّ الصين ما زالت بحاجة إلى التحلّي بنفوذ كبير لتقارع الجهود الأوروبية والأمريكية على هذا الصعيد. فما هي التحديات الجديدة التي تواجهها القوّة الناعمة الصينية في خلال فترة الاضطراب الجيوسياسي هذه؟ وكيف باستطاعة الصين تحسين فعالية الجهود التي تبذلها في مجال القوّة الناعمة؟ وما المسؤوليات التي تترتّب على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتسهيل الانخراط بين الناس والاهتمام بتاريخ الصين وثقافتها ومجتمعها بشكل أوسع؟

القوّة الناعمة وأهمّية الخطاب

طارق مجريسي

القوّة الناعمة مفهوم تطوّر بشكل كبير منذ ظهوره. وقد أبدى المشاركون في هذه الجلسة إجماعاً مبكراً ونادراً حول التوصيف الأنفع له ألا وهو أنّه تحكّم بالخطاب أو كما وصفها أحد المتحدّثين "الحكاية التي ترويها للعالم عن نفسك".

والخطاب الذي ترغب الصين في فرضه خطاب غير سياسي ومتمحور حول التنمية ومتميّز بشكل مجامل عن الصيت الذي تتحلّى به القوى المنافسة. ويستند هذا الخطاب إلى تاريخ الصين التجاري على عكس تاريخ أوروبا الاستعماري، وهو موجّه نحو إبراز الإمكانات المفيدة بشكل متبادل لبناء علاقات متمحورة حول التنمية مع الصين اليوم. ويهدف سلوك الصين في الساحة العالمية، وهو سلوك يركّز على التعدّدية والحياد وعدم التدخّل، إلى تجميل هذا الخطاب أكثر فأكثر وإبراز الصين لا كقائدة عالمية غير مهدِّدة فحسب، بل مسؤولة أيضاً (على عكس الغرب الشديد التدخّل). ويساعد خطاب كهذا على السير قدماً بأولويّتَي الصين الأساسيتين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم النامي الأوسع: تأسيس شراكات اقتصادية دائمة يمكنها دفع نمو الصين وتوفير الأمن الدبلوماسي لحماية الصين من الاضطهاد أو العزل من الدول الغربية.

وتبرز القوّة الناعمة الصينية بشكل أساسي من خلال الآليات الثقافية والاقتصادية، إذ تساعد الأدوات الثقافية على بروز الانجذاب الحضاري، وخير برهان على ذلك تأثير هوليوود على التصوّرات العالمية للولايات المتّحدة. ففي بعض النواحي، تُعتبَر الصين غائبة عن صناعة الثقافة العالمية، حتّى مقارنة بالدول المجاورة لها مثل كوريا (مع البوب الكوري K-Pop) واليابان (مع قصص مانغا المصوّرة Manga). اعُتبر إطلاق قناة باللغة العربية للمحطّة الإخبارية الصينية سي جي تي أن (CGTN) أداة قيّمة للتحكّم بالخطاب. في المقابل، اعتُبرت الأداة الصينية الأكثر إنتاجية للقوّة الناعمة الثقافية، أي معاهد كونفوشيوس، خطوة غير ناجحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظراً إلى المشاعر الدينية المحلّية التي تراها كفلسفة مناهضة للإيمان. ويمكن أن يفسّر ذلك الصعوبات التي واجهتها الصين في محاولاتها لتأسيس معاهد في قطر أو الجزائر، وهما دولتان حليفتان بشكل وثيق للصين.

وأدوات القوة الناعمة الاقتصادية بارزة أكثر وتظهر بأفضل أوجهها من خلال مبادرة الحزام والطريق. فالفلسفة السياسية الأوسع المحيطة بهذه السياسة المتمحورة حول تأسيس شراكات اقتصادية ترتكز على مبدأ "الربح للجميع" وحول الاستفادة من المشاركة كوسيلة لتوزيع المساعدات الإنمائية جعلت من ذلك أداة قوية جدّاً للقوّة الناعمة الصينية، ولا سيّما لدى الاقتصادات التي تعتمد على السياحة في شمال

أفريقيا. ويبيّن تردّد إيران في إغلاق البلاد أمام السياحة الصينية في وقت سابق من هذه السنة على الرغم من التهديدات المتعلقة بالجائحة إلى أيّ مدى يمكن أن تكون السياحة الصينية مهمّة ومربحة للاقتصادات المحلّية. وتشكّل جولة "دبلوماسية فيروس كورونا المستجدّ" التي جرت لاحقاً، وفيها تنافست الصين وتركيا والإمارات العربية المتّحدة في المنطقة لبناء النوايا الحسنة من خلال التبرّع بمعدّات الحماية وأجهزة التنفّس وغيرها من مستلزمات الدعم الحيوي، مثالاً آخر كيف ستواجِه فرص القوّة الناعمة المزيد من المنافسة مع ازدياد المنافسة في هذه المنطقة بحدّ ذاتها.

ويشكّل التحكّم بالخطاب كوسيلة للمحافظة على العلاقات وتأمين المصالح مجموعة سياسات ستصبح أكثر تنوّعاً وأهمية لأنّ النمو الصيني السريع سيؤدّي إلى المزيد من المسائل المُتنازَع عليها والاحتكاك مع القوى الأخرى، على غرار الولايات المتّحدة. ويشكّل الشجار الراهن حول جائحة فيروس كورونا المستجدّ وامتناع الولايات المتّحدة عن تمويل منظّمة الصحّة العالمية والدعوات للتحقيق لمعرفة من الجهة المسؤولة عن تفشّي الجائحة مثالاً عن هذه الدينامية. فكلما ازداد استثمار الصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سيكسب هذا الموضوع المزيد من الأهمّية نظراً إلى العلاقة الواضحة بين القوّة الناعمة والقوّة القاسية. وكانت الطريقة التي تصبح فيها القوّة الأخيرة ضرورية عندما تفشل القوّة الأولى نقطةً تردّدت في مختلف الحوارات في الجلسة. ونظراً إلى توسّع البنية التحتية الأمنية الصينية، لا مفرّ على ما يبدو من أنّ المحافظة على هذا التوازن لصالح القوّة الناعمة سيكون موضع تركيز أساسياً لصانعي السياسات الصينيين والشرق أوسطيين في المستقبل.

الثقافة التقليدية ونموذج التنمية الناجح في الصين
شاو جيانمينغ (Zhao Jianming)

منذ أن طرح جوزيف ناي مفهوم القوّة الناعمة، حاول المفكّرون في مختلف البلدان تصوير تجلّياتها المختلفة. مثلاً قد تعرّف الهند قوّتها الناعمة على أنّها التعدّدية الدينية ومراكز التدريب لنخبة الخبراء في تكنولوجيا المعلومات وبوليوود والثقافة الديمقراطية. أما اليابان فقد تعرّف قوّتها من خلال نماذج الأعمال الناجحة لديها وثقافة القصص المصوّرة والمزيج بين الحضارة الشرقية والغربية. وللترويج للقوّة الناعمة طرقٌ مختلفة، وتبرز منافسات شديدة عبر القوّة الناعمة. وتشبه القوّة الناعمة القوّة القاسية في الكثير من الطرق. ومن الأمثلة المهمّة على ذلك دبلوماسية القوّة الناعمة الأمريكية في خلال الحرب الباردة.

والقوّة الناعمة أداةٌ بإمكان الصين استعمالها للترويج لنفسها. وينبغي أن تجسّد القوّة الناعمة الصينية ثقافتها التقليدية ونموذجها الإنمائي الناجح. أولاً، تشكّل العناصر التالية نواحي متأصّلة في الثقافة التقليدية الصينية: الصدق والإحسان والنزاهة والحياء. ويعني الصدق احترام الأكبر سنّاً والاهتمام بالمهمّشين. ويعني الإحسان الدفاع عن قيم العدالة. وتشير النزاهة إلى أهمّية القادة النزيهين والأخلاقيين. ويشير الحياء إلى احترام القيم الأخلاقية. وتشكّل هذه العناصر جوهر الثقافة الصينية القديمة والأسس الجوهرية لآليات القوّة الناعمة مثل التزام مبادرة الحزام والطريق بالتنمية المفيدة بشكل متبادل والتواصل بين الشعوب واحترام المعايير الدولية.

ثانياً، يشدّد نموذج التنمية الصيني الناجح على الدور الحيوي للنمو الاقتصادي بالنسبة إلى الصين والعالم على حدّ سواء. فللصين، التنمية مبدأ لا جدال فيه يهدف إلى حلّ المشاكل القائمة. فقد وصلت الصين إلى مستويات غير معهودة من التوسّع الاقتصادي، لكنّها ما زالت دولة نامية تزخر بالمشاكل، من ضمنها فجوة كبيرة بين الأثرياء والفقراء والانقسامات الإثنية والتنمية الجهوية غير المتوازنة والموارد الشحيحة لشعب يزداد عدده. بالتالي، لا يمكن حلّ هذه المشاكل جزئياً سوى من خلال التنمية. لكن من المهم العثور على التوازن الصحيح بين التنمية الاقتصادية والإصلاح والاستقرار.

عندما تروّج الصين لهذه الأفكار وتستعمل القوّة الناعمة في الشرق الأوسط، تبرز بعض الانتقادات، ومن أهمّها أنّ ترويج الصين للقوّة الناعمة يسبّب مشاكل لأنّه بقيادة الحكومة الصينية، إذ ينتقد الكثيرون أنّ مشاريع القوّة الناعمة الصينية مصمَّمة بحتاً من أجل المصالح الجيوسياسية لتحدّي الولايات المتّحدة ولتصبح الصين قوّة عظمى. ويرى بعض الأفراد والحكومات معاهد كونفوشيوس الصينية منصّة بارزة للترويج للقوّة الناعمة الصينية وتبرز التوتّرات الثقافية أحياناً حيال هذه المنصّات التعليمية والثقافية. ففي الشرق الأوسط مثلاً، ترى بعض الحكومات توتّراً بين ترويج الصين للفلسفة الكونفوشية والمعايير الإسلامية أو اليهودية. وينبغي على الصين الردّ على الانتقادات الموجّهة إلى قوّتها الناعمة بشفافية واحترام متبادل ووضوح.

ومنذ تفشّي جائحة فيروس كورونا المستجدّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام 2020، قدّمت الصين معدّات طوارئ طبّية وأرسلت فرق دعم طبّي إلى إيران ومصر والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول بهدف دعم المعركة العالمية ضدّ الجائحة. وتشكّل المساعدات الإنسانية والدعم الطبّي عنصراً أساسياً من القوّة الناعمة الصينية، حتّى في خضمّ الانتقادات الموجّهة للطريقة التي أدارت فيها الصين أزمة فيروس كورونا المستجدّ. وعلى الرغم من هذه المسائل، ما زالت القوّة الناعمة الصينية، ونموذجها الإنمائي الناجح بشكل خاص، تقدّم دروساً كبيرة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذا السياق الحالي من أزمة الصحّة العامة والتدهور الاقتصادي بسبب أسعار الطاقة المتهاودة.

النقاش

بدأ النقاش بحوار بارز حول مفهوم الثقافة التقليدية الصينية والعناصر المحدَّدة للقوّة الناعمة الصينية. ويشمل ذلك القوّة الاقتصادية والثقافية والتعليمية بأشكالها المختلفة. وأشار بعض المتحدّثين إلى أنّ مبادرة الحزام والطريق هي المثال الأساس للقوّة الناعمة، مقرونة بالانتشار العالمي لمعاهد كونفوشيوس وتبادل الطلاب والمنح التعليمية، إلى جانب الازدهار في السياحة الصينية. وهذه ظواهر عالمية ما زالت في أولى مراحلها في معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولفت أحد المشاركين إلى أنّ القوّة الناعمة تتمحور أكثر حول ما إذا كان الخطاب والسياسات متناغمة ومفهومة. وتحاول الصين الترويج لفكرة التنمية المشتركة والمنافع المتبادلة. وهي تدعم رؤية محدّدة للأمن: ما من أمن أحادي الجهة، بل ينبغي التفكير في الأمن في الجهتَين. وقال الكثيرون إنّ رؤية الصين مترسّخة في التزامٍ بعدم التدخّل والحياد والتنمية والأمن المتبادلَين وتعدّدية الأطراف من خلال المؤسّسات الدولية.

وتمّ تسليط الضوء على العلاقة بين الصين والإمارات العربية المتّحدة باعتبارها ربّما الأبرز من ناحية عناصر القوّة الناعمة فيها. وأجرى أحد المتحدّثين مقارنة بين القوّة الناعمة الصينية وتلك الإماراتية، التي قال البعض إنّها مترسّخة بالتشديد على المراقبة وبالرغبة في رسم المعالم لخطابات محدّدة مرتبطة بالدين. علاوة على ذلك، في الإمارات العربية المتّحدة أكبر جالية صينية في المنطقة (بين 200 ألف و300 ألف شخص)، وجعلت 4 آلاف شركة صينية مقرّها الإقليمي في الإمارات العربية المتّحدة وزارها 1,5 مليون سائح صيني في العام 2018. وكانت الإمارات العربية المتّحدة في طليعة نشاطات تبادل الطلاب بين الدولتَين وهي تضمّ معاهد كونفوشيوس وتُعلَّم اللغةُ الصينية في مئتي مدرسة من مدارسها. وفي ما يخصّ الخطاب الديني، أصبحت الإمارات العربية المتّحدة أوّل دولة في المنطقة تؤسّس مركزاً للدراسات الإسلامية في الصين. ولفت مشاركون آخرون إلى أنّ الإمارات العربية المتّحدة بدأت بنشر قوّتها الناعمة قبل أن تباشر بأنماط من العمليات تعتمد أكثر على القوّة القاسية، لذا قد يسلّط هذا النموذج بعض الضوء ربّما على أسلوب عمل الصين في المستقبل ربّما.

وتشمل المواضيع الأخرى التي تؤثّر في القوّة الناعمة الصينية المخاوف على معاملة الإيغوريين في شينجيانغ. ونشأ حوار مطوّل حول هذا الموضوع، ولا سيّما أنّ ورشة العمل جرت مباشرة بعد أن نشرت صحيفة ذا نيويورك تايمز عدّة مستندات مسرّبة حول سياسة الحزب الشيوعي الصيني في المنطقة. وبرز إجماع على أنّ هذا الأمر يؤثّر في صورة الصين في أرجاء العالم. لكن جرى حوار طويل حول صحّة هذه التقارير، إذ قال بعض المشاركين إنّ الإعلام الغربي تلاعب بهذه القصة. ورفض الكثير من المشاركين هذه المزاعم وأكّدوا على ضرورة معالجة مسألة المعاملة التي يخضع لها القاطنون في شينجيانغ.

وتضمّ القوّة الناعمة الصينية عناصر أخرى مدمجة فيها. مثلاً من المهمّ التذكّر أنّ الصين لا تحمل عبء التاريخ الاستعماري في المنطقة. وتروّج الصين لصورة اللاعب الجيوسياسي المحايد الذي لا يتدخّل والذي يلتزم بالعمليات المتعدّدة الأطراف، على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتّحدة. لكن تبرز مخاوف أيضاً من إمبريالية صينية متزايدة في أفريقيا، ممّا يؤدّي إلى مشاعر مناهضة للصين.

وشدّد أحد المناقشين على مفهوم القيَم وقال إنّ الناس ما زالوا يربطون قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها بالغرب. ربّما لا يربطونها بالضرورة بالحكومات الغربية بالقدر ذاته كما في السابق، لكنّهم يربطونها بالمجتمعات المدنية بالتأكيد. ويُبرز هذا الأمر تعارضاً في النموذج الصيني. فقد سأل هذا المناقش: ما موقع الصين في النظام الدولي الليبرالي المرتكز على القيم؟ فهل تريد الصين إحلال بديل، وإن كان ذلك صحيحاً، ينبغي عليها ابتكار مجموعة جديدة من المبادئ. وردّ عدد من المشاركين عبر الإشارة إلى رياء القوى الغربية وما يُسمّى النظام العالمي الليبرالي. ولفت بعض المناقشين إلى أنّ الطريقة التي تعمل فيها الصين على المسرح العالمي يبيّن نمطاً آخر من العمل وأنّه لا ينبغي النظر إلى كلّ الأمور من خلال عدسة المعايير والمفاهيم الغربية.

BROOKINGS

معهد بروكنجز
1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة
الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
http://www.brookings.edu/doha